حوار مع جريدة «زمان» التركية[٧]

«التعرض للافتراءات والمؤامرات قَدَرُ السائرين في هذا الدرب»

س: في الآونة الأخيرة لاحظنا غلوًّا في توجيه افتراءات إلى فضيلتكم من قبل السيد رئيس الوزراء[٨] تفوق تصور العقل والخيال. فقد استُخدمت أقبح العبارات في حقكم.. ورغم ذلك آثرتم الصمت ولم تردّوا عليها؟

ج: بالتأكيد تألمتُ كثيرًا وحزنتُ.. في حقيقة الأمر لم أجد تفسيرًا معقولًا -حتى اللحظة- لِما يدّعون. فبناء على أي دليل يتحدثون بهذه الثقة، لم أفهم. تلك العبارات القبيحة، وتلك الجرائم التي أسندوها إلينا، لا أذكر أن مثيلاتها قد وُجّهت حتى من قِبل أهل الكفر إلى أهل الإيمان طوال التاريخ الإسلامي. أُصبتُ بإحباط كبير، لأنها لم تكن لائقة على لسان قائليها. أتأدب من القول إنهم يكذبون، بل أفضّل أن أقول يضلّلون الناس بقضايا مناقضة للواقع.

ولكن واسيتُ نفسي على النحو التالي، قلتُ: في كل زمان -ولا سيما في زمن الفتن- تعرّض الأبرياءُ لتشويه سمعتهم، وأهينت كرامتهم، كما أن بعض الناس الذين لم يستوعبوا حقيقة ما يحدث، كانوا شركاء

(٧) حاوره: أكرم دومانلي، رئيس تحرير جريدة زمان التركية. نشرت في جريدة زمان التركية ١٧-٢١ آذار/مارس ٢٠١٤م.

(٨) تولى السيد رجب طيب أردوغان رئاسة الوزراء التركية في الفترة من ٢٠٠٣-٢٠١٤م. ثم ارتقى إلى كرسي الرئاسة في الثامن والعشرين من أغسطس عام ٢٠١٤م.

فـي ذلـك الإثم بعلم أو بغير علم. مَن نحن أصلًا حتى نشـكو؟ فقد افتروا على أمّنا عائشة ﵂ ... في العهد النبوي السعيد، بل وأكثرُ من ذلك، فقد افترى الملحدون على الله كذبا، والقرآن يذكر افتراءاتهم في آيات عديدة، ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ﴾ (سُورَةُ البَقَرَةِ: ١١٦/٢) حاشا لله، ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ الْبَنَاتِ سُبْحَانَهُ﴾ (سُورَةُ النَّحْلِ: ٥٧/١٦) حاشا لله. وكم أتألم، وكم تحزّ في قلبي مثل هذه العبارات البشعة التي قيلت في حق الله -تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا-. فإذا ارتُكتبت هذه الجرائم في حق الله، ورسوله، وفي حق العلماء والصالحيـن عبـر التاريخ، فكيـف ينزعـج -هذا القطميـر- عندما يتعرض لشـيء مماثل من قِبل بعض أهل الإيمان؟ نعم، بمثل هذه الأفكار أحاول أن أسرّي عن نفسي.

فـي الحقيقـة، كلٌّ يعمل على شـاكلته. مَـن مَلك قابليةَ الظلـم، ظَلَم. وبمـا أننـا لا نملـك نواجـذ للعضّ، فلا يمكننـا أن نعضّ أحـدًا. ولكن لا نشكو.. فهم يظلمون ويتمادون في الظلم، أما نحن فسنبقى صابرين يقظين حذريـن، وسـنضرع إلـى الله تعالى من أجلهم، نسـأله أن يعامِـل بالرحمة والمغفرة من كان عنده قابلية للرحمة والمغفرة، ونرجوه - أن ينجيهم من السير في الطريق الخطأ. ولا شك أن التعرض لألوان شتى من الافتراءات والمؤامـرات، هـو قَدَرُ السـائرين في هـذا الدرب في كل عصر، وسـيبقى كذلك إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها. وحينما تسود البصيرة والفراسة -مـع مرور الوقت- فإن الغبش والضبابية وكافة السـلبيات ستزول تلقائيًا. فليس ثمة افتراء ولا مؤامرة قادرة على الصمود أمام الحكمة والبصيرة. وكم كنـتُ أرجو من هـؤلاء الذين انجرفوا وراء هذه الأوهـام والمؤامرات، أن يحاولوا إعادةَ النظر -في ضوء الكتاب والسنة- في الطريق التي سلكوها.

س: هل أبيات الشـعر التي ترددونها دائما تفسر الواقع الذي نعيشه اليوم؟

''الخليل بلا وفاء، والدنيا لا ترحم، والعالَم لا يهدأ..

الهموم كثيرة، ولا يوجد شريك همٍّ معك..

العدو قوي، والساعد ضعيف...''

(الشاعر فضولي)

ج: جميع إخواننا تقريبا أبدوا وفاءهم للقضية؛ ولم يحصل أي اهتزاز أو ارتباك يُذكر لدى إخواننا وأصدقائنا رغم حجم الافتراءات والأكاذيب التي وجّهت. لكن القلب ينتظر من البعض أن يتصرفوا بما يتناسب مع حجمهم ومكانتهم. وهذا الرجاء لا يتحقق بالصورة المطلوبة أحيانا. ولا أدري هل يحق لنا أن ننتظر من بعض أصدقائنا المبجّلين ممن خبروا الحياة وتَعُود صداقتنا معهم إلى سنوات قديمة أن يظهروا ويدافعوا عن بعض الأمور إكراما للحق؟! لذا أكتفي بالقول: بعضُ أصدقاءِ أيام الرخاء لم يتصرفوا بما يليق بمكانتهم.

عرفتُ في السبعينات رجلا كان يقول لي إنه مستعدّ للتضحية بكل ما يملكه من أجل مشاريع «الخدمة».

في انقلاب ١٢ مارس ١٩٧١م دخلنا السجن معا، وعندما خرجنا أردنا أن نكمل مبنى مبيت الطلبة «بوزياقه» والذي كنا قد بدأنا في إنشائه من قبل، فعندما ذكرتُ له ذلك قاطعني قائلا: ''بربك أستاذ، لا تورِّطني أكثر من هذا''. إن الثبات في مثل هذه الظروف الصعبة غاية في الأهمية. همة المرء بقدر همّه وصفاء معدنه. ولكن علينا أن لا نستاء ولا نعتِب، وسوف نرى في الآخرة من سيطأطئ رأسه ندما ويحمرّ وجهه خجلا. وما صبرُنا ومصابرتنا -في الحقيقة- على هذه المكابدات إلا من أجل الآخرة. فنحن طُلّاب الخلود، فإذا كان الخلود مطلبكم، فلا يليق بكم أن تلتفتوا إلى الدنيا الفانية.

وها نحن نعلن للعالم أجمع، أننا متسامحون في حقوقنا الشخصية، فقد أحللنا حقوقنا. ولكن إن كان هناك تجاوزات في حق الدين.. تجاوزات في حق هذه الأمانة المقدسة، فتلك لها صاحبها، وصاحبها يحاسب عليها دون شك، لذا ينبغي أن يخشى الظالم من أن يجد نفسه وقد انقلبت أوضاعه فجأة رأسا على عقب. لكننا لا نرجو ذلك لأحد ولا نرغب في أن يصيب ذلك أحدا، لأن قلبَ المؤمن يجب أن يكون مثل الورد، وأن يكون كلامه وردا ينشر طِيبا حيثما حلّ.

س: إنكم واحد من أكثر من تعرّضوا لمظالم شتى في انقلاب ٢٨ فبراير ١٩٩٧م. فقد تعرضتم حينئذ لحملة إعلامية إبادية شرسة، ثم رُفعتْ دعوى ضدكم، واستمرت المحكمة ٨ سنوات. ولكن مسؤولي الحزب الحاكم الذين أقاموا كيانهم مؤخرا على معاداتكم، أخذوا يرددون أن فضيلتكم دعمتم ذلك الانقلاب، وبالتالي يحاولون أن يظهروا أنفسهم وكأنهم عرضة لمظالم جديدة. هل تشعرون بأنكم تعيشون اليوم المآسي نفسها التي عانيتم منها في تلك الأيام؟

ج: لقد تعرضنا لمثل هذه المآسي والضغوطات مرارا. ففي انقلاب ١٢ مارس ١٩٧١م سُجنتُ ٦ أشهر ونصف بتهمة «التسلّل داخل الدولة». كانت المادة [٩]١٦٣ في تلك الأيام تعمل مثل المِقْصَلة فوق رؤوس المسلمين، حتى جاء «تورغوت أوزال *(Turgut Özal)*»[١٠] وألغى هذه المادة. وفي انقلاب ١٢ سبتمبر ١٩٨٠م طاردني الأمن ٦ سنوات كما يطارَد المجرمون. وداهموا بعض الأماكن بحثا عني، وتعرّض إخواني

(٩) المادة ١٦٣: مادة قانون العقوبات التركية أصدرت في ١٩٤٩م. وهذه المادة المخالفة للديمقراطية تسببت في رفع الكثير جدا من الدعاوى لا سيما ضد المتديّنين الملتزمين، وقد أُلغيت في ١٢ أبريل ١٩٩١م من قبل المرحوم «تورغوت أوزال» رئيس الجمهورية التركية الأسبق.

(١٠) تورغوت أوزال: ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٢٧م - ١٧ نيسان/أبريل ١٩٩٣م، كان رئيسا للوزراء في الحكومة التركية الخامسة والأربعين والسادسة والأربعين، واختاره مجلس الشعب الوطني التركي في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩م الرئيس الثامن للجمهورية التركية، حيث تولى رئاستها من ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩م حتى تاريخ وفاته.

لمضايقات شديدة. من هنا يمكنني القول إن العيش تحت وطأة الترصّد والملاحقات والانقلابات أصبح نمط حياة بالنسبة لي. أما ما نعاني منه اليوم، فهو يزيد على ما كنا نعاني منه أيام الانقلابات العسكرية بعشرة أضعاف. رغم كل شيء، لستُ شاكيا. لكن الفارق في هذه المرة أننا نتعرض للمعاملة السيئة نفسها من قِبل مدنيين كنا نحسب أننا نتجه وإياهم إلى قبلة واحدة. لذلك أصدقك القول بأن إحساسي بالألم مضاعف هذه المرة. ولكن ما باليد من حيلة سوى أن نقول ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾ لا بد لهذه الكربة أن تزول كما زالت شقيقاتها الأخرى، والسلام.

س: يرددون الانتقادات التي وجهتموها إلى حكومة «نجم الدين أربكان (*Erbakan*)»[١١] وإلى طريقة تسييرها لأزمة ٢٨ فبراير ١٩٩٧م، ويدّعون أنكم آزرتم الانقلاب حينئذ؟

ج: عندما أتى حزب الرفاه في المركز الأول بعد الانتخابات التي جرت في ذلك الوقت، بدأت بعض التحركات المناوئة داخل القوات المسلحة التركية بشكل واضح، والجميع لاحظ ذلك. أخذتْ غيوم سوداء تتجمع في سماء تركيا، ولكنها لم تتحول بعدُ إلى عاصفة. أذكر أنني كنت في جلسة مع بعض الصحفيين في «أنقرة» مثل المرحوم «ياووز جوكمان (*Yavuz Gökmen*)» والسيد «فهمي كورو (*Koru*)»، وكان أيضًا السيد «فاتح شكيركه (*Çekirge*)»، أفصحتُ لهؤلاء الأصدقاء عن قلقي وما بلغ مسامعي من أنباء حول الموضوع. ولكن واجهوني بردود أفعال سلبية. لم أكن الوحيد الذي يرى الخطر القادم، بل كان آخرون أيضًا

(١١) نجم الدين أربكان: ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٢٦م - ٢٧ شباط/فبراير ٢٠١١م تولى رئاسة «حزب النظام القومي (*MNP*)» و «حزب السلامة القومي (*MSP*)» و«حزب الرفاه (*RP*)» وتولى أيضا منصب نائب رئيس الوزراء بتكوينه حكومة ائتلافية مع «بولنت أجويت (*Bülent Ecevit*)»، وأسس في عام ١٩٨٣م حزب الرفاه، نجح في حصد أغلبية الأصوات في انتخابات عام ١٩٩٦م ليترأس حكومة ائتلافية ١٩٩٦-١٩٩٧م مع «حزب الطريق القويم (*DYP*)» برئاسة « تانصو جِللر (*Tansu Çiller*)»

يرون الخطر نفسه. وإثر «فضيحة صُوصُورْلُق (*Susurluk*)»[١٢] استغلّتْ الطُّغمة العسكرية ردود أفعال المجتمع لحسابها، وهيأت المناخ لانقلاب عسكري. وعندما شرعوا في تفعيل خطة الانقلاب كان الأوان لإيقافها قد فات. ثم فجأة أضافوا في اللحظة الأخيرة اسم هذا الفقير إلى التقرير الذي أعدته المخابرات التركية حول فضيحة «صُوصُورْلُق». فيما بعد علمتُ مَنْ فعل ذلك، إلا أني لم أفش أسماء أهل الإيمان هؤلاء، ولم أطعن فيهم قط، وفضّلت أن أدفنها في أعماق قلبي.

ثم جاءت قرارات ٢٨ فبراير. كانت المادة الثانية من بيان تلك القرارات تنص على ضرورة تأميم المدارس وفق قانون «توحيد التعليم». وعندما بلغ التوتر في البلد حدًّا خطيرًا طرحتُ -ككثير من الناس- فكرة الإعلان عن انتخابات مبكرة كحل للخروج من هذه الأزمة بأقل أضرار ممكنة. كما أكّدتُ على ضرورة إصدار قانون انتخابات جديد ينقل البلدَ إلى انتخابات مبكرة. لستُ أنا الفقير فقط مَن قال ذلك؛ إنما كثير من الأسماء أيضًا -وعلى رأسهم «كوركوت أوزال (*Korkut Özal*)»- شاركوني في رأيي هذا. حتى إن بعض وسائل الإعلام الموالية للحكومة، أيّدت هذه الفكرة ونقلتها إلى مانشيتاتها، وإذا رجعتم إلى الأرشيفات فسترون كل ما كُتِب وقيل في تلك الأيام.

في هذا الصدد، نبّهتُ السيد «نجاتي جليك (*Necati Çelik*)» وزير العمل في تلك الأيام إلى بوادر قدوم الانقلاب، وحذرته من المناخ الانقلابي الذي بدأ يتشكّل في البلاد، ولديّ شهود على ذلك، فالسيد «علاء الدين كايا (*Kaya*)»، و«مليح نورال (*Nural*)» كانا حاضرين في

(١٢) فضيحة أو حادثة «ضوضورْلُق» (*Susurluk*)»: فضيحة تفجرت بسبب انكشاف وجود علاقات غير قانونية بين الشرطة وعصابات المافيا والعشائر، وظهر ذلك نتيجة حادثة مرورية وقعت في ٣ نوفمبر ١٩٩٦م في قضاء «صوصورلق» التابع لـ«باليكسير (*Balıkesir*)». وهي من أهمّ الفضائح في تاريخ الجمهورية التركية. وفي أعقاب هذه الحادثة طالب الرأي العام بالكشف عن العلاقات غير المشروعة الدائرة في مثلث «الدولة والسياسة والمافيا».

ذلك اللقاء. قلتُ له "يخططون لإحداث انقلاب ضد الحكومة...". كنتُ أبذل قصارى جهدي لمنع وقوع ضربة مقوّضة للديمقراطية. السيد نجاتي استمع إلى مخاوفي بحماس وانفعال ثم قام وذهب. نقل الأمرَ إلى الأستاذ المرحوم أربكان، ولكن لم تأت أيُّ مبادرة تشير إلى نيةٍ للحيلولة دون وقوع الكارثة.

كذلك حاولتُ أن أحذّر السيدة «تانصو تشلّر (*Tansu Çiller*)»[١٣] من الخطر القادم أيضًا، ونبهتُها إلى التطورات السيئة، لكنها قالت "يا أستاذ، أدعوك إلى الاتزان أكثر"، تألمتُ كثيرًا وحزنتُ.. لذلك لم أدخل معها في التفاصيل. عندما رأيت أنني لم أستطع إقناع أحد، شعرتُ بضرورة قول شيء ما يمنع التدخل في المسيرة الديمقراطية، كما يقع في المناطق المجاورة لنا.

ليس من أدبي أن أقول لأحد "فشلتم". والكلّ يشهد أنني أكنّ احترامًا للجميع، وبخاصة لمن يشغل مناصب تمثيل الشعب. في تلك الأيام حاولتُ من خلال التذكير بنماذج سابقة في تاريخنا كسيدنا أبي بكر وعمر ﷺ، أنْ أشرح أنّ الانسحاب من السلطة في مثل هذه الظروف الحرجة ليس مذلّة وليس مَدعًى لمذمّة، أي إذا كان الرجوع إلى الشعب سيمنع وقوع كوارث أكثر فظاعة، فمن الحكمة اختيارُ ذلك. الأمر نفسه ينطبق على انقلاب ٢٧ مايو ١٩٦٠، وانقلاب ١٢ سبتمبر ١٩٨٠م كذلك. وقد لجأت حكومةُ العدالة والتنمية إثر المذكرة العسكرية في ٢٧ أبريل ٢٠٠٧م إلى هذا النهج، حيث اتخذت -خلال أسبوع واحد- قرارًا بالخوض في

(١٣) تانصو تشيلّر: من مواليد ٢٣ أكتوبر ١٩٤٦م، إسطنبول: سياسية واقتصادية تركية. وهي أول امرأة تركية تتولى رئاسة وزراء تركيا، وأول وزيرة خارجية في تاريخها أيضا. وبعد أن انتخب «سليمان دميرل (*Demirel*)» الرئيس التاسع للجمهورية التركي زُشّحت «تانصو جيللر» لرئاسة حزب الطريق القويم (*DYP*)، وانتخبت في ١٣ يونيو ١٩٩٣م رئيسا عاما للحزب؛ فصارت بذلك أول امرأة تتولى رئاسة وزراء تركيا. وقد ترأست الحكومات التركية أرقام ٥٠ و٥١ و٥٢ في الفترة من ٢٥ يونيو ١٩٩٣م إلى ٦ مارس ١٩٩٦م. بالإضافة إلى أنها عملت في منصب وزيرة للخارجية ونائبة لرئيس الوزراء في الحكومة رقم ٥٤ الائتلافية التي شكلها حزبا الرفاه (*RP*) والطريق القويم (*DYP*).

انتخابـات مبكِّـرة، ومن ثم تمكّنت من اجتياز هذه العقبة. أي إن الحكومة عندمـا قررت الرجوع إلى الشـعب، وأحالت الأمـر إلى صناديق الاقتراع، أفشـلت اللعبـة التي أسـقطوا بمثلها حكومة فبرايـر ١٩٩٧م. هذا ما كنتُ أقوله: "غيّروا قانون الانتخابات، واذهبوا بالبلد إلى انتخابات مبكرة".

ولا بـد أن ألفـت الانتبـاه هنـا إلى نقطة غايـة في الأهميـة.. وهي أنه إذا أمعنتـم النظـر في «تقرير فضيحة صُوصُورْلُـق» و«قرارات ٢٨ فبراير»، سـتجدون أن الطغمة العسـكرية آنذاك، اسـتهدفت بالدرجة الأولى حركة «الخدمـة». ومـا عشـناه لاحقًا مـن مـآسٍ، كان تنفيذا لتلـك المخططات السوداوية. وكلّ ادعاء يناقض ذلك بعيد عن الإنصاف، بعيد عن الحقيقة، بل هو الظلم بعينه.

س: في لقاءاتنا السابقة كنتم قد بيّنتم استغرابكم حيال من يدعي أن "الجماعة تسيطر على نادي فريق فنرباخجه (*Fenerbahçe*)»[١٤] وذكرتم أنكـم واجهتم صعوبة في فهم ذلك. كيـف تقيّمون هذه الادعاءات في إطار المعلومات الجديدة التي ظهرت مؤخرًا؟

ج: نعـم، فريـق «فنرباخجـه» مـن النـوادي الرياضيـة المتميـزة فـي تركيا. وحسـب ما أشـاهده، فإن إدارته ومشـجعيه ملتحمـون فيما بينهم التحاما محكما. وهي حالة يُحسَدون عليها. ومَن ينزعج من هذا أصلًا؟ أنـا شـخصيا عندما فـاز نـادِي «غلطـه سـراي (*Galatasaray*)» بالكأس الأوروبـي فرحـتُ كثيـرًا وامتلأت فخـرا. القلب يرجو أيضًـا أن يضيف نـادي «بشـكتاش (*Beşiktaş*)»، و«طرابـزون سـبور (*Trabzonspor*)» ونوادينـا الأخـرى نجاحات جديدة إلـى نجاحاتهم، وينتشـر صيتهم في العالـم كافـة. والآن، إذا نظرنا إلى الموضوع من هذه الزاوية، هل يمكننا

(١٤) ادعت الحكومة أن حركة الخدمة تحاول السيطرة على نادي فنرباخجه، ولكن كشفت التسريبات التي ظهرت مؤخرا بين أردوغان ونجله بلال أن أردوغان هو من كان يدبر للسيطرة على هذا النادي.

أن نفسر تلفيق مثل هذه الادعاءات ضدنا إلا بأغراض سياسية. يبدو أن كل مخالفة يعجزون عن شرحها للرأي العام يبادرون إلى إلصاقها بـ«الحركة» كرد فعل تلقائي. وقد ظهر في ضوء التطورات الأخيرة أن ادعاء «فنرباخجه» كان افتراء كذلك.

س: تم إخلاء معتقلين على نطاق واسع في قضايا مهمة يتابعها الرأي العام عن كثب، وأهمها قضية «أرجنكون (*Ergenekon*)»[١٥] الانقلابية. كيف تقيّمون ذلك؟

ج: ما يقوله القانون وما يقتضيه نظام البلد وأمنه من واجبنا أن نقف إلى جانبه. وعندما ادعوا أن «الخدمة تآمرت على الجيش»، كانوا يخططون لأمر آخر في الحقيقة. كانت تلك مؤامرة منهم. أرادوا أن يحمّلوا الخدمةَ أوزارهم، لتدفع هي فاتورة أوزارهم. ها قد جمعوا البرلمان وأصدروا قانونًا من أجل شخص واحد فقط[١٦]. ليتهم أبدوا الحساسية نفسها لهؤلاء الناس. فالإخلاء شيء، ومرحلة المحاكمة شيء آخر. ما زالت المحاكمة مستمرة. ينبغي احترام القانون في قراره. ونحن وقفنا دائمًا إلى جانب القانون والقيم الإنسانية السامية. وسنبقى كذلك. ففي أحلك الظروف، حتى وإن تعرّضنا لأشد الاعتداءات شراسة، ينبغي أن لا نقصّر في احترام القانون.

(١٥) «أرجنكون (*Ergenekon*)» وهي منظمة سرية تتهم بقيامها بعمليات إرهابية وباغتيالات وتفجيرات وزرع عبوات ناسفة في المدن التركية ومحاولة تنظيم انقلاب على الحكومة وتتعاون مع منظمات ودول خارجية لزعزعة النظام في تركيا، تطلق عليها الدولة العميقة. بدأ أول تحقيق مع أعضاء المنظمة والذين كانوا متورطين في حوزتهم على ٢٧ قنبلة يدوية في أحد المناطق العشوائية في إسطنبول ١٢ حزيران/يونيو ٢٠٠٧م.

(١٦) أرسلت نيابة إسطنبول ذات الصلاحيات الخاصة كتابا رسميًا في ٧ فبراير ٢٠١٣م إلى النيابة العامة بـ«أنقرة» من أجل استجواب «خاقان فيدان (*Hakan Fidan*)» مستشار جهاز الاستخبارات القومية التركية (*MIT*) في تحقيقات قضية اتحاد الجماعات الكردية (*KCK*) إحدى منظمات حزب العمال الكردستاني (*PKK*) الإرهابي. وعليه تحركت الحكومة بسرعة البرق فأعدت قانونا خاصًا لصالح «خاقان فيدان» وقدمته للبرلمان -*http://www.milliyet.com.tr/jet-hiziylaimzalandi/siyaset/siyasetdetay/18.02.2012/1504545/default.html*. يقضي هذا القانون المقترح بأن يخضع التحقيق مع مستشار جهاز الاستخبارات للحصول على إذن رئيس الوزراء مباشرة. وقد صدق البرلمان التركي على القانون في ١٧ فبراير ٢٠١٢م، ورفع إلى رئيس الجمهورية وقتها السيد عبد الله كول (*Abdullah Gül*) للتصديق عليه، فصدّق عليه في اليوم الذي رفع إليه.

الفساد جريمة أيًّا كان مرتكبها

س: لقد وردت مزاعمُ في بعض وسائل الإعلام المحسوبة على الحكومة، بأن الخدمة هي التي نفّذت عمليات الفساد في ١٧ ديسمبر ٢٠١٣م. كيف تقيّمون ذلك؟

ج: إن البعض يصرّ على اتهام «الخدمة» على الرغم من أننا نشرنا مرارًا العديد من البيانات للتكذيب والتوضيح والتصحيح. وكما قلتُ سابقًا، فإن بعض النوابِ العامّين وقواتِ الشرطة المكلّفة بتنفيذ القانون، قد أدّوا المهمة التي يطلبها القانونُ منهم دون أن يعلموا أن ترصّد ومطاردة المجرمين صار يُعتبر جريمة! أي إنهم لم يتخيّلوا أن أضرارًا ستلحق بهم جراء أداء وظائفهم! وكان كاتب عمودٍ في جريدةٍ -أظنُّه السيد «يافوز سمرجي (*Yavuz Semerci*)»- قال مؤخّرًا "سيأتي يوم يُكافَأ فيه هؤلاء الرجال بميداليات تقديرية". بالرغم من ذلك، فإن الذين أشرفوا على تحقيقات ١٧ ديسمبر، بل الآلاف من الموظفين الذين لم يكن لهم أيّ صلة بتلك التحقيقات، تعرّضوا للنفي والتشريد دون مراعاة حقوقهم وحقوق أفراد عائلاتهم قط. ثم بادر أعضاء الحكومة إلى اتهام «الخدمة» ومهاجتمها وكأنّ شيئًا لم يحدث وكأن فسادًا لم يقع. وعمدوا إلى اختلاق أكاذيبَ ونشرها واحدة تلو الأخرى، وما زالوا يفعلون ذلك.

قبل كلّ شيء، فإن تحقيقات الفساد والرشوة لم تأت فجأة، فجهاز المخابرات قد أعدّ قبل نحو ٨ أو ٩ أشهر تقريرًا قدمه لرئيس الوزراء، وأكد فيه أن بعضًا ممن يحتمل أن يكونوا جواسيس لإيران، قد سيطروا على وزراء في الدولة وبعضٍ من أبناء الوزراء، بل حتى تسلّلوا إلى مجلس الوزراء للقيام ببعض الأشغال الغامضة، ولكنه تم التجاهل والتغاضي عن هذا التقرير تمامًا. فضلًا عن ذلك، فإن وسائل الإعلام المقربة من الحكومة قد نشرت أخبارًا في صفحاتها بهذا الشأن، إلا أنها لم تلقَ اهتمامًا كذلك.

لـم يفكّـروا في منـع وقوع أعمال الفسـاد. ولما بـدأت تحقيقات الـ١٧من ديسـمبر، لـم يجـدوا مخرجًا من هذا المـأزق، فقـرّروا التخلّص منها عن طريق كيل الاتهامات واختلاق الجرائم لأناس أبرياء.

وكمـا بيّنـتُ سـلفًا، فـإن هؤلاء المشـرفين علـى هـذه التحقيقات لا أعرفهم شخصيًّا، ولم يكن لي أيّ صلة بهم. وقد ردّدتُ ذلك مرارًا وقلتُ "لا أعرف واحدًا في الألف منهم..." ، إلا أنهم اسـتمروا في ربط هؤلاء بشخصي.

أمـا الـذي حـزّ فـي نفسـي وأشـعرني بالإحباط أصـلًا، فَهـو صمت السياسـيين الذين عرفتُهم شرفاءَ صادقين. إذ كنتُ أتوقّـع من هؤلاء الذين أعرفهـم منذ القديـم، وأعتقد بصلاحهم وعدم مخالفتهـم لضمائرهم، أن لا يبقوا صامتين أمام أعمال الفسـاد والعلاقات المبنية على الرشوة. كنتُ أظنّهـم هكـذا. كنتُ أنتظر منهم ردّ الفعل الـذي أبداه المرحوم «تورغوت أوزال» الرئيس التركي الأسـبق -أسـكنه الله فسـيح جناته- إزاء مثل هذه الأعمـال القبيحـة، ولكنهم لم يفعلوا. ولما سـكتَ هؤلاء لـم يتجنّب مَنْ ارتكبـوا «جريمـة واحدة» ارتكابَ «ألف جريمـة» أخرى، وابتدعوا طريقة لم يُسبَق إليها طوال تاريخ الجمهورية التركية. فبدلًا من إطلاق حملة ضد الضالعين في ممارسـات الفسـاد، أطلقوا حملة ضد أولئك القائمين على تحقيقات الفساد.

إن الإسـلام حـرّم أعمـال الفسـاد وفـرض عليهـا عقوبـات زاجـرة، واعتبرهـا مـن مسـاوئ الأخلاق وحـضّ على الابتعـاد عنها. فـلا يمكن تسـويـغ وتصويـب أيّ نوع من أنواع الفسـاد، ولا يمكـن أن يُترك مرتكبُه دون عقـاب. فالذنـب أو الخطـأ إن كان فرديًّـا، ولـم تكن أضـرارُه راجعة إلـى المجتمـع، فالإسـلام فـي هذه الحالـة يَطلب التجـاوزَ والصفـح عن ذلك الإنسـان، ولا يَسـمح أبدًا بالتلاعب بكرامته وشـرفه. لذا ينبغي عدم

الخلط بين هاتين النقطتين؛ أيْ إن الإسلام يحثّ على إبداء حساسية فائقة للغاية، ويضع عقوبات محددة إن كانت المسألة متعلقة بأكل حقوق الناس أو متعلقة بأعمال فساد مختلفة.. فعلى سبيل المثال، عزل عمر بن خطاب ﷺ عياض بن غَنم، مع أنه كان واليًا وحاكمَ إقليم، كذلك عزل واحدًا من الولاة المشهورين، وكان غازيًا وفاتحًا في غزوة القادسية ضد الفرس، عزله ثم استدعاه إلى المدينة المنوّرة. في الحقيقة، لم يكنْ له أيّ ذنب، ولكن ذاعت في حقه إشاعات.. ولا يمكن لإنسانٍ انتشرت في حقه إشاعات أن يكون واليًا، لأن الناس لن يسمعوا له ولن يطيعوه. لذلك رأى عمر ﷺ أن إنسانًا تعرّضتْ سمعته لإساءة على هذا النحو لا يمكن أن يكون واليا هناك، فدعاه إلى المدينة المنورة. وعلى نفس المنوال، استدعى إلى المدينة خالدَ بن الوليد ﷺ جراء مزاعم حول ممارسته الفساد -حاشاه- مع أنه كان يخوض أخطر المعارك مثل معركة اليرموك. عزله ودعاه إلى المدينة في وقت كانت فيه المعركة على أشدّها، فعاد إلى المدينة وعمامته على رأسه. ولا يخطرنّ على بالكم شيء سلبي عن خالد بن الوليد ﷺ. فذلك القائد العظيم لم يكنْ يملك شيئا سوى خيله وسيفه عندما وافته المنية. هو قائد عملاق بذلك المستوى، بالإضافة إلى أنه عابد وزاهد، إلا أن عمر ﷺ لم يغلق أذنيه وعينيه تجاه مزاعم ممارسته الفساد، وإنما تابع القضية عن كثب وفعل ما ينبغي فعله. وعَزل أيضًا سيدُنا عثمان بن عفان ﷺ عمرو بن العاص ﷺ من منصبه.

بناء على ذلك، فإن كانت هناك رشوة وجرائم ترتكب، ومحسوبية، وممارسة فساد في المناقصات، وأمور أخرى تتعارض مع مصالح الأمة، ويتمّ التستّر عليها، فإن الله ﷻ سيحاسب عليها. لا أعرف ماذا كانوا يتوقّعون؟ وإن كان هناك مَنْ يتعاطف مع نشاطات الخدمة مِمَّنْ أشرفوا على تحقيقات الفساد، فهل كان يجب عليّ أنْ أقول لهم "غضّوا أبصاركم عن مزاعم الفساد"؟ لا أعرف، ولكن يبدو لي أن البعض كانوا يتوقعون

شيئًا كذلك. أكان توقّعهم هكذا فعلًا؟ كيف لي أن أفعل شيئًا يدمّر آخرتي؟ كيف لي أن أتصرّف غير ما تصرّفتُ؟

وكما ذكرتُ في وقت سابق، لو كان هؤلاء الرجال الذين يُوصَمون بانتمائهم إلى «الدولة الموازية» يتحركون بصورة مخالفة للقوانين واللوائح المتبعة، فلماذا لم يُعاقَبوا حتى اليوم؟ ولقد سمعتُ أن عمليات النقل والنفي والتشريد طالت الآلاف منهم، ولكنني لم أسمع قط أنه فُتِح تحقيق بحق أحدٍ لسوء سلوكه أو خرْقه للقوانين ولوائح العمل في تلك المؤسسات. لا أعرف، فهل سمعتم أنتم؟

منذ ما يقرب من ستين عامًا، وأنا أُلقي دروسًا دينية في شتى المواضيع، وأردد المبادئ عينها دائما، ووصيتي لإخواني الذين يكنّون حبًّا لي -أنا الفقير الذي لا أستحقّ هذا الحب- هي ألا يقتربوا حتى من أطراف مثل هذه الأعمال القذرة؛ وفي الوقت ذاته، لا يغضّوا أبصارهم بتاتًا عن مثل هذه الممارسات الفاسدة عند اطلاعهم عليها، بل ليفعلوا ما يقتضيه القانون وتمليه العدالة.

إن القرآن الكريم يسمّي مثل هذه الممارسات الفاسدة بـ«الغُلُول»[١٧]. وهو يأتي بمعنى الاستيلاء على شيء دون وجه حق، والانتفاع به، واختلاس شيء من المال العامّ، وخيانة الأمانة وما إلى ذلك. كما تُعَدّ إساءة استعمال أموال الدولة ذنبًا وجريمة من هذا النوع. وقد تكون إساءة الاستعمال هذه ببضعة قروش حينًا، وبأكياس مليئة بالنقود المملوكة لخزينة الدولة أحيانًا أخرى... وقد تكون عن طريق الحصول على منصبٍ عبر الوساطة والمحسوبية لا بالكفاءة والجدارة والأهلية. فكل شيء تملّكه الإنسان دون وجه حق، وكذلك كل إمكان حصل عليه من خلال وسائل غير مشروعة، فهو غلول.

(١٧) ﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَغُلَّ وَمَنْ يَغْلُلْ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ثُمَّ تُوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ مَا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ (سورة آل عمران ٣/١٦١).

والطامة الكبرى هي أننا بأحوالنا هذه نفتح جرحًا غائرًا في قلب الإسلام دون أن نشعر. فإذا ما خرقنا قيم الصدق والإخلاص في حياتنا الشخصية، نكون قد أحدثنا شرخا في الدين وفي فكر من يشكّل قناعته عن الإسلام من خلال سلوكنا ومواقفنا. أظنّ أن الرغبة في المناصب السياسية تزداد نظرًا لأنها تشكّل مصدرًا لمثل هذه الغنائم والعمولات. ونتيجة لذلك، فإن المقاول أو رجل الأعمال الذي حصل على مناقصة عامة عبر هذه الطريقة، يبحث عن وسيلة ما لتعويض ما خسره من خزينة الدولة. إن الحق العام هو حقّ الله تعالى في الوقت ذاته. لذا فإن الفقه الإسلامي والنظام القانوني الحديث على حد سواء لا يسمحان أبدًا بمثل هذه الانتهاكات للحقوق. بناء على ذلك، فإن كان هناك شيء من قبيل سرقة الأموال العامة، فلا يمكن تبريرها لا من خلال الإشارة إلى المبادئ الواردة في «المجلة» (مجلة الأحكام العدلية)[١٨]، ولا من خلال الانغماس في جدال صاخب وضوضاء مفرطة. أجل، إذا لم تنتبهوا إلى تزكية قلوبكم على الدوام، فقد تجدون أنفسكم تائهين في متاهات مظلمة حتى لو انتشرتم -أصلًا- مع إخوانكم في أنحاء العالم بقصد نشر قيم الإسلام السامية من صدق وإخلاص. والأدهى من ذلك والأمرّ هو خيبة الأمل التي سيصاب بها هؤلاء الذين علّقوا آمالهم عليكم.

اسمحوا لي أن أقول أيضًا: ينبغي أن نعامل الناس بالرحمة والعطف، فنبينا ﷺ يقول: "**انْصُرْ أَخَاكَ ظَالِمًا أَوْ مَظْلُومًا**. قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ: هَذَا نَنْصُرُهُ مَظْلُومًا فَكَيْفَ نَنْصُرُهُ ظَالِمًا؟ قَالَ: **تَأْخُذُ فَوْقَ يَدَيْهِ**."[١٩] التوصية الواردة في الحديث هي الاعتراض على الظلم والتجاوزات وارتكاب الجرائم والجنايات. لذلك يجب الحديثُ عن سوء هذه الأعمال وشرح

(١٨) في الفترة التي وقعت فيها هذه الأحداث كتب أحد الاكاديميين المعروف بتبنيه لأفكار الحكومة مقالة لدعم الحكومة واستدل ببعض القواعد الكلية التي أوردتها مجلة الأحكام العدلية.

(١٩) صحيح البخاري، المظالم والغضب، ٤.

خطورتها على الدوام لكي يبتعد الناس عن ارتكابها. ولا ينبغي أن تؤدّي هذه الطريقةُ من التصرّف إلى الانقسام أو الصراع، وإنما يجب أن تؤدّي إلى الاتحاد والمحبة المتبادلة.

س: لقد شَوّهتْ فئةٌ معينة من وسائل الإعلام الحقائقَ، وتسبّبت في حالة من اللغط بخصوص دعائكم. قالوا "إنه دعا علينا"، ثم شكّلوا فكرة خاطئة في أذهان الناس أثناء الخطابات الجماهيرية في الميادين. فهل دعوتم عليهم حقًّا؟(٢٠)

(٢٠) نشر الموقع الإلكتروني «herkul.org» بتاريخ ٢٠١٣/١٢/٢٠ حديثًا للأستاذ محمد فتح الله كولن تطرق فيه إلى بعض المسائل، وختمه بالمباهلة.

ذكر الأستاذ فتح الله كُولَنْ في حديثه أنّ مِن مظاهر الشفقة بالمؤمنين العمل على الحدّ من سيئاتهم وأخطائهم -كتأديب الأب ولده على خطإٍ ارتكبه- أما ما يجب على المؤمن في تعامله مع الآخرين فهو أن يكون قرآنيًا في تعامله معهم أيا كانت تصرفاتهم، وأن يسير على نهج السنة الصحيحة، وألا يزيغ عن هدي الخلفاء الراشدين.

وأكد فضيلته على أن استغلال وسائل الإعلام في الافتراءات على جماعةٍ بأكملها جرمٌ عظيم، غير أن ما يجب علينا هو التحلي بـ«الصبر الجميل» إزاء ما يقوم به البعض من محاولاتٍ للقضاء على الذين نذروا أنفسهم للخدمة في سبيل الله وأن ندعو الله قائلين: ﴿رَبَّنَا عَلَيْكَ تَوَكَّلْنَا وَإِلَيْكَ أَنَبْنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ﴾ (سورة الممتحنة: ٤/٦٠)، فلا نتعامل بالمثل مع تصرفاتهم غير اللائقة واللاأخلاقية.

وأضاف الأستاذ كولن أن الاشتغال بعيوب الآخرين أمرٌ لا يليق بالمؤمن، كما أن التفتيش عن تقصيرات الأفراد شيء لا تُقرّه المبادئ الأساسية للقرآن الكريم والأسس المستنبَطة من السنة الصحيحة ونظام الفقه الإسلامي. غير أن الذنوب الناجمة عن الاعتداء على حقوق الآخرين؛ يعني حق الناس -وبالتالي حق الله سبحانه وتعالى- لا يغتفره الفقه الإسلامي ولا النظم القانونية الحديثة.

ونبه الأستاذ فتح الله كُولَن على ضرورة عدم الخلط بين الأمرين، وتابع قائلا:

"أما أساس الحكم في «قضية الفساد» فهو أنه ليس بالإمكان غض النظر عن قضية التعدي على حقوق الناس وإن كان قيد شعرة. ومَن يغض بصره عمّا يجري مع علمه به، يعني أنه شريك لهؤلاء في هذه السرقات والتعديات".

وفيما يلي ما قاله الأستاذ فتح الله كُولَن وصورتْه وسائل الإعلام للناس على «أن الأستاذ يدعو بالويل والثبور على خصومه»:

"إنني هنا أريد أن أقول شيئا لم أتلفظ به من قبل قط؛ وما أردتُ أن أقوله لأن شعارنا العامّ كما يقول الدكتور محمد إقبال والأستاذ بديع الزمان سعيد النُّورْسي هو عدم التأمين على الملاعنة والدعاء على الآخرين.

فلو أنّ مَن ينسبونهم إلينا -ولا أعرف واحدا في الألف منهم- قاموا بالكشف عن قضايا الفساد بما خولته لهم صلاحياتهم، ثم ادّعوا أنّ الحملات التي يقومون بها تجري في إطار القانون والنظام والدين والديمقراطية، فإنني أقول -معتبرا أننا منهم لأنهم ينسبونهم إلينا- أن هؤلاء لو قاموا بالفعل بأعمال تتنافى مع روح الدين ومع المبادئ الأساسية للقرآن الكريم والسنة الصحيحة والفقه الإسلامي والقانون الحديث ومفاهيم الديمقراطية الحديثة فإنني أدعو الله تعالى أن يخسف بهم وبنا الأرضَ وأن يحرق بيوتنا ويهدمها على رؤوسنا حتى نتطهر من ذنوبنا ولا يبقى للقاذورات التي علقت بنا أثرٌ في الآخرة.

ج: إنهم أصرّوا على سوء فهمهم هذا. اسمحوا لي أن أشرح الموضوع بمثال. لو هجم عليكم أحد بالأكاذيب ذاتها وبالأساليب القبيحة نفسها مرارا وتكرارًا، فسوف تتطوّر الأمور مع ذلك إلى نقطة ينفد فيها صبركم وتقولون: "إن كنتُ كما تَصِف فليُنزلِ اللهُ عليّ من البلاء ما أستحقّه، وإن لم أكنْ كما قلتَ فلينزل الله عليك من البلاء ما تستحقّه". هذا هو الدعاء الذي تلوتُه في ذلك اليوم. وأنا لم أذكر اسم أي شخص أو حزب أو جماعة على وجه التحديد. وإنما ذكرتُ بعض الصفات والأفعال بصورة عامة ومطلقة. قلتُ من يفعل هذا وذاك... فإن لم يكنْ فيهم تلك الصفات، وإن لم يقترفوا تلك الأفعال فلماذا ينزعجون إلى هذه الدرجة ويحملونها على أنفسهم؟! كُنتُ أنتظر مِمّنْ يتفوّهون بهذه الافتراءات

ولكن إن كان الأمر غير ذلك وحاول الآخرون تشويه سمعة هؤلاء الموظفين بأن غضّوا النظر عن اللص وأدانوا الذي أمسكه، وتجاهلوا الجرم ونسبوه إلى الأبرياء فإنني أدعو الله قائلا:

"اللهم حرّق بيوتهم واهدمها على رؤوسهم، اللهم فرق جمعهم، واحبس مشاعرهم الخبيثة في صدورهم، وحُل بينهم وبين ما يكيدون.

اللهم اهزمهم وزلزلهم وشتت شملهم وفرق جمعهم ومزقهم كل ممزق واجعل بأسهم بينهم وانصرنا عليهم يا أرحم الراحمين بحق ذاتك وبحق صفاتك وبحق أسمائك الحسنى وبحق وبحرمة اسمك الأعظم وبحق وبحرمة سيدنا محمد المصطفى وبحق وحرمة مَن له شفاعة وحرمة عندك يا أرحم الراحمين يا ذا الجلال والإكرام"

لم أتلفظ بهذا من قبل، ولكني أُرغمت على قوله. لقد كشّر هؤلاء أنيابهم وأسالوا لعابهم وأثاروا الناس ضدنا وشحنوا مواقع التواصل الاجتماعي بهذه الأفكار اللعينة حتى أجبروني على قول شيء لم أرغب في قوله من قبل.

"إن الله تعالى يحيط علمه بكل شيء، وأمثالي في هذه الدنيا لا يملكون شيئا من حطام الدنيا. منذ ستين سنة ويعرض عليّ الكثير من أعمال الدنيا، لكني كنت أدعو الله قائلا: "اللهم لا تخلّص أشقائي وأقربائي من العمل في المصانع وعند الآخرين، اللهم لا تُخزني بهم". فعملوا عمالا وتقاعدوا وهم عمّالٌ أيضا، لا يمتلكون شيئا، فمعظمهم يقيم حتى الآن في بيتٍ بالإيجار. هذا ما ارتأيْته لنفسي وإخوتي وأقربائي. ولقد ظل هذا ديدني طوال السنوات الثلاث التي أقمتها في شرفة المسجد أو الست سنوات التي بتّها بلا فراشٍ في الكوخ الخشبي (الذي بجانب الكتّاب الذي كان مديرا فيه)؛ وذلك حتى لا أركن إلى أي شيء من متاع الدنيا وزخارفها. يشهد الله على ذلك. غير أن هؤلاء ارتكبوا العديد من السرقات واستولوا على أموال الشعب، فهؤلاء وإن بدوا مسلمين إلا أنه ينبغي ألا ننسى أن أعمالهم ستُفتضح في الآخرة. لقد حطم هؤلاء مع الأسف قلب الكثير من المؤمنين؛ وكما يقول الشاعر التركي يونس أمره:

القلب عرش الرب،
وهو مطّلع عليه،
فمَن حطّمه
مُني بالتعاسة في الدارين

وأنا لا أستثني نفسي وإخواني من هذا أيضا، وعلى الباغي تدور الدوائر".

المبنية على سيناريوهات وهمية، ومِمّنْ ينشرونها في الصفحات المختلفة عبر جرائدهم أن يتجرّؤوا على التأمين على دعائي. ولكنهم لم يستطيعوا أن يقولوا ''آمين''. بدلًا من ذلك عمدوا إلى استغلال الدعاء. ولكنني ما زلتُ في النقطة ذاتها، ولم يتغيّر موقفي من هذا الأمر، ولا أزال أقول ''إذا كنا عصابة جريمة أو منظمة سرية أو دولة موازية داخل الدولة فلينزل الله علينا من البلاء ما نستحقه، وإن لم نكن كما تصف ألسنتهم فأسأل الله أن ينزل ذلك البلاء على من يُسندون هذه الجرائم إلى هؤلاء الناس البرآء!''، والذين يتجنبون «التأمين» على هذا الدعاء، ويتمادون فيما هم عليه، فعليهم أن يخافوا من سوء عاقبتهم.

س: ادعى نائب رئيس الوزراء والمتحدّث باسم الحكومة «بولند أرينج (*Bülent Arınç*)» أن البعض هدّد رئيس الوزراء بخصوص المعاهد التحضيرية الخاصة ونقل عنه قولَه: ''قالوا لي إما أن تُقلعوا عن قرار إغلاق المعاهد أو نطيح بكم. أما أنا فتحدّيتُهم وقلتُ لهم لا تدّخروا ما في وسعكم، فإنني لن أتراجع عن قراري''، فماذا تقولون في هذا الصدد؟

ج: أقول بداية يجب على من يدعي ذلك أن يثبته بدليله ويرفع دعوى لدى المحكمة. كما ينبغي الإعلان للرأي العام أن شخصًا فلانيًا أو أشخاصًا فلانيين جاؤوا إلينا وهدّدونا، أي ينبغي أن يحدد الأشخاص بأسمائهم. ذلك أن ابتزاز الحكومة جريمة كبيرة. ولكن إن كانوا يقولون ذلك استنادًا إلى أوهام مختلقة فلا داعي للردّ والإجابة عليهم.

س: اتخذت الحكومة التركية قرارًا بإغلاق المعاهد التحضيرية للخدمة؟ فهل تعتقدون أن خطة الإغلاق جديدة أم كان يخطط لها من قبل؟

ج: بدا واضحًا -بعد البيانات التي صدرت على لسان رئيس الحكومة- أن جذور قضية إغلاق المعاهد التحضيرية لا تعود إلى ما قبل شهرين أو ثلاثة أشهر؛ حيث قالوا في تلك الأيام مع ذكر أسماء وزراء التربية والتعليم: هذا لم يستطع إغلاقها، وهذا لم يستطع، وذلك لم يستطع... أما الوزير الجديد فسيحقّق ذلك. وما إلى هذا من الأقوال المشابهة، مما يعني أن هذه القضية تمّ التخطيط لها منذ فترة طويلة، ولعلها وعد قطعوه على أنفسهم لحساب جهات معيّنة. إذ وردت في وسائل الإعلام مزاعم بوجود مثل هذا الوعد لحساب جهات معينة، ولا بد أن التسجيلات المتعلقة بهذا الوعد موجودة في الغرف السرية للدولة. لقد تبيّن اليوم بصورة أكثر من السابق، أنهم لم يغلقوا تلك المعاهد انطلاقًا من نية رفع مستوى التعليم في المدارس إلى مستويات أعلى؛ إذ ظهر بشكل جلي أن النية هي منْع النشاطات التعليمية للخدمة. ها هم ينادون في الميادين أنْ "لا ترسلوا أولادكم إلى مدارسهم ومعاهدهم، بل قاطعوها"،[٢١] أيْ إن نيتهم كانت البدءَ من إغلاق المعاهد ثم الانتقال إلى المدارس، ثم الانتهاء بالسعي إلى إغلاق المدارس الموجودة في كافة أنحاء العالم. والملاحظات التي أبدتها السيدة «نازلي إيليجاك (*Nazlı Ilıcak*)» في هذا المضمار، يبدو أنها تفسير منطقي لهذ الأمر؛ حيث قالت إنه من الممكن أن تكون الحكومة قد اطلعت على التحضيرات الجارية لإجراء تحقيقات الفساد تلك، وبحكم مسبق من عندها فكّرت بأنه يمكن لحركة الخدمة أن تَحول دون ذلك، فخطّطت لوضْعها كحائلٍ أمام الأمواج القادمة إليها عبر ابتزازها عن طريق المعاهد التحضيرية وشنِّ حرب نفسية ضدها.

(٢١) تحدث «رجب طيب أردوغان» فيما نظّمه «حزب العدالة والتنمية» من لقاءات في مدن تركية مختلفة قبل الانتخابات المحلية في ٣٠ مارس ٢٠١٣م وانتخابات رئاسة الجمهورية في ١٠ أغسطس ٢٠١٤م، وأوصى بمقاطعة المدارس والمراكز التعليمية الخاصة بـ«الخدمة» قائلا: "لا تذهبوا إلى مراكزهم التعليمية، ولا إلى مدارسهم، اسحبوا أولادكم من هناك، وقولوا: تكفينا المدارس الحكومية! ونحن سوف نقدم دروس التقوية في المدارس الحكومية".

ليتهم أعلنوا عن نيتهم هذه وقالوا: ''لا نريد أن تعملوا في مجال المعاهد التحضيرية'' حتى لا يظلموا المعاهد الأخرى التي لا صلة لها بـ«الخدمة». لأن الإنسان يحزن من أجل هؤلاء الناس الذين بنوا تلك المعاهد بعرق جبينهم ومحض أموالهم. يا للعار ويا أسفا... وكما تعلمون أن ثلاثة آلاف من تلك المعاهد البالغ مجموع عددها حوالي ٣٨٠٠ ليس لها أي علاقة مع الخدمة. لو قالوا ذلك صراحة لقلنا: ''طيب، ما دامت هذه المسألة بالنسبة لكم بمثابة حياة أو موت، نطلب من إخواننا إغلاق معاهدهم في هذه المرحلة بصورة مؤقتة''، ولما كانوا أحرقوا الأخضر إلى جانب اليابس.

واسمحوا لي أن أستطرد قليلا.. يتعيّن على وزارة التربية والتعليم، بل حتى على الحكومة أن تركّز على مشاكل وقضايا أكثر جديةً وخطورةً. فنحن نعيش في مرحلة زمنية قد وقع الأفراد والعائلاتُ فيها أسرى للأزمات الاجتماعية والتآكل الثقافي. لقد قرأتُ منذ مدة مقالًا لواحد من الأكاديميين يقول فيه إن حالات الانتحار زادت بنسبة ٣٦٪ خلال ١٢ عامًا. كما أن انتشار عدوى تعاطي المخدرات على نطاق واسع في المدارس الثانوية آخذ في التزايد، حيث بلغت نسبة من يشربون الكحول من الطلاب ٣٢٪. ووفقًا لتصريحات طبية نفسية، ارتفع عددُ مَنْ يتلقون العلاج جراء تعاطي المخدرات ١٧ ضعفًا في ١٠ أعوام. هذه المعطيات مخيفة جدًّا تهدد أخلاقَ المجتمع وقيمَه. وإن كان الواقع هكذا، فَبأيّ شيء يمكنكم أن تفسّروا وتبرّروا إنقاذ التعليم بإغلاق المعاهد التحضيرية، بينما تشكّل هذه المشاكل الضخمة مخاطر كبيرة تهدّد نظام التعليم وحتى مستقبل البلاد؟ هل سيمنعون -بإغلاق المعاهد التحضيرية- حدوثَ هذا التشوّه والتحلّل؟

وإن هـذه المعاهـد، مؤسسـاتٌ تعليميـة تمـارس إلـى جانـب دورها التعليمي دورًا في مكافحة هذا التشوّه والتحلّل أيضًا؛ فضلًا عن ذلك، فإن قلبـي يتفطّـر عندما أفكّر في الفراغ المحتمل الذي يمكن أن يحدث نتيجة إغـلاق تلـك المعاهد في المناطق الجنوبية الشـرقية مـن البلاد. ويصعب عليّ أن أفهم إقبال المسـؤولين بهذه السـهولة علـى تعريض وحدة البلاد للخطر في سبيل تحقيق مصالح صغيرة جدًّا.

س: تمّ تسـريب كثير من التسـجيلات الصوتية في الآونة الأخيرة. وبعـض الأوسـاط علـى وجـه الخصـوص تتهم حركـة الخدمـة بهذه التسريبات؟

ج: تتعـرّض «الخدمـة» منـذ القديـم لمثـل هـذه الاتهامـات، إلا أن أصحـاب هذه الاتهامـات لم يقدّموا حتى اليـوم أي دليل في صدد إثبات مدّعاهـم. وعـدم إبراز أي دليل ملموس في هذه المسـألة -التي أصبحت وسيلة للاستغلال دائما- يدلّ على وجود غاية أخرى من وراءها.

الجميـع يتكلّم في هذا الموضوع. ولكنه موضوع معقّد على ما أعتقد. فهناك نوعان من عمليات التنصّت؛ النوع الأول يتمّ فيه التنصّت بناء على قـرار صـادر من المحكمة، أما الثاني فيتـمّ بطرق غير قانونية. لذلك يجب الكشـفُ عمّنْ يتنصّتون خارجين عن إطار القانون، ومعاقبتُهم، مهما كان الثمـن، وبغـضّ النظر عـن هوياتهـم وانتماءاتهم ومـع مَـنْ يتعاطفون. أنا والعديـد مـن إخواني من ضحايـا التنصّت غير القانونـي. هناك حملة منذ القديم تسعى لخلق تصوّر عنا من خلال الدعاية السوداء وكَيلِ الاتهمات وإلصاقِ الجرائم بصورة علنية عبر وسـائل الإعلام. ولا يتأتى لنا مكافحة هذا إلا بالقانون. فإذا كان هناك من يتنصّتون بطرق غير قانونية أو حتى من يتجاوزون حدودهم القانونية في ذلك، فلا بدّ من محاسـبتهم. وبالمقابل، فإنـه من الضروري أيضًا محاسـبةُ مَنْ يزعمـون أن «الخدمة تقوم بذلك»،

ومن ثم يستهدفون شريحة كبيرة من الأبرياء في المجتمع دون الاستناد إلى أي دليلٍ يثبت مدّعاهم. لا بد أن يقول العدلُ لهم ''مِنْ أين لك هذا العلم وما دليلك على هذا؟'' ويحاسبَهم. فإنه من غير الممكن الحيلولة دون حدوث أعمال غير قانونية عبر اتباع أساليب غير قانوينة. وأعتقد أن الشكوى من عمليات التنصّت حال كونها ضدك، واستغلالها إن كانت لصالحك أمر لا يمكن الموافقة عليه، لا من الناحية القانونية ولا من الناحية الأخلاقية.

صراع بين العدالة والتنمية وبين الخدمة، أم انكماش في الحقوق والحريات؟

س: عند النظر من الخارج، يبدو وكأن ثمة صراعا بين الحكومة والخدمة. كُتبت المقالات ودارت التحليلات في هذا الفلك. ويردد البعضُ مقولة ''عن طريق الصندوق بإمكاننا أن نغير الحزب الذي لا يعجبنا، ولكن كيف سنغير هذه الحركة؟''، ماذا تقولون عن ذلك؟

ج: المسألة ليست قضية صراع بين حزب العدالة والتنمية والخدمة. في السنوات الأخيرة بدأ موضوع الحقوق والحريات الأساسية في تركيا يتقلص بشكل خطير. فلغة السياسة الهدامة المفتّتة باتت تهدد وحدة المجتمع وتدفعه نحو الاستقطاب بكل حدّة. وخلال أحداث «كيزي (*Gezi*)»[٢٢] اعترضتُ على تسمية المتظاهرين بـ«الأوباش» وقلتُ ''ينبغي ألا يُتلفَّظ بذلك''. ونفس الشيء ينطبق على العَلويين أيضًا، وهذا طبيعي

(٢٢) أحداث «منتزه كيزي (*Gezi*)»: بدأت احتجاجات «منتزه كيزي في ميدان تقسيم» في تركيا في ٢٨ مايو ٢٠١٣م. في البداية، قاد ناشطون بيئيون الاحتجاجات ضد إزالة أشجار في ميدان تقسيم وإعادة إنشاء ثكنة عسكرية عثمانية (هدمت في ١٩٤٠م) تحدثت تقارير عن أنه من المقرر أن تضم مركزًا تجاريًا. تطورت الاحتجاجات إلى أعمال شغب بعد أن هاجمت قوات الشرطة المحتجين ونتج عن ذلك أن أعمال الشغب والمظاهرات أصبحت ضد الحكومة وخصوصا بعد إعلان تصريحات أردوغان بإصراره على إقامة هذه المنشآت في هذا الميدان وعلى إثر ذلك عمّت تلك المظاهرات والاحتجاجات جميع محافظات التركيا وخاصة أنقرة وإزمير. كما صرح وزير الداخلية التركية في ٢٣ حزيران/يونيو ٢٠١٣م أن تلك المظاهرات والاحتجاجات شارك فيها قرابة ٢,٥ مليون على حد زعمه، ونتج عن تلك الاحتجاجات قتل عشرة مواطنين مدنيين وإصابة ٨٠٠٠ مدني.

في ظل عدم السعي إلى إيجاد حلول ديمقراطية تدافع عن حقوقهم الطبيعية، بل وربما عدم الرغبة في إيجاد تلك الحقوق. لقد أيّدنا «مشروع المسجد وبيت الجمع جنبا إلى جنب»[٢٣]، ولكنه لاقى انتقادات حادّة مِن جهات غير متوقَّعة.

من ناحية أخرى، نحن لسنا حزبًا سياسيًّا ولن نكون أبدًا. بناء على ذلك فلسنا بصدد منافسةٍ مع أيّ حزب، ونقف من الجميع على مسافة واحدة. وعلى الرغم من ذلك، نتشاطر مع الرأي العام قلقَنا وآمالنا فيما يتعلق بمستقبل بلادنا. أعتقد أن هذا أمر طبيعي نمارسه بموجب حقوقنا الطبيعية والديمقراطية. ولذلك أجد غرابة فيمن ينزعجون من ذلك، فهل صار القول للمسؤولين "لديّ فكرة كذا..." تهمة؟ إن الأفراد في الديمقراطيات المتقدمة وكذلك مؤسسات المجتمع المدني التي تتشكل من هؤلاء الأفراد، يحق لهم توجيه الانتقادات وإبداء الآراء وتبادلها مع الرأي العام دون أن يسبب ذلك إزعاجًا لأي أحد.

إضافة إلى أن كل المؤسسات التي أقامها إخواننا تعمل وفق القوانين، وهي خاضعة لرقابة الدولة وتفتيشها، مما يعني أننا نتحدث عن عمل شفاف بكل معنى الكلمة. أما المؤسسات غير الشفافة أساسًا، فهي التي ظهرت وبكل وضوح رغم الأكاذيب التي تم تلفيقها للتستر عليها في الأشهر الأخيرة. مشروع الخدمة عماده التطوع، وإنّ اتهام أناس لم يؤذوا في حياتهم أحدًا ولو نملة واحدة، ويراعون القوانين رعاية كاملة، بأنهم «منظمة سرية» أمر باعث على الأسف.

(٢٣) «بيت الجمع» اسم يطلق في تركيا على المكان الذي يمارس فيه العلويون طقوس الذكر، وأما المشروع المذكور هو مشروع إنشاء مسجد وبيت جمع جنبا إلى جنب. ويهدف الأستاذ فتح الله كولن من وراء هذا المشروع إلى إزالة التوتر العلوي السنّي في تركيا، وإزالة الاختلاف بينهما بكسر مظاهر الخشونة والحدة بين العلويين والسُنّة، وأن يتعرف الجانبان على بعضهما عن قرب أكثر وبشكل صحيح.

ولا يخفى عليكم أن مؤسسات الدولة فيها كل الأطياف والأفكار؛ يميني ويساري، علَوي وسُنّي، مسلم وغير مسلم، كردي وتركي... كلٌّ يقوم بوظيفته التي كُلّف بها من قِبل الدولة. والأصل في ذلك أن يؤدي الموظفُ مهامه في إطار القانون. وأيًّا كانت الأفكار التي يعتنقونها، فإن تصنيف هؤلاء الموظفين أثناء عملهم في مؤسسة الدولة حسب أفكارهم وانتماءاتهم في قوائم سوداء، واتهامهم دون دليل، يمثل تجاوزًا في حقهم واعتداء على حقوقهم. وفي حال عدم وجود أي جريمة ثابتة، إن ادعيتم وجود دولة موازية، فإن أوهامكم هذه ستضع أمامكم ألف دولة موازية. وفي هذه الحال ستعرّضون كثيرًا من الأبرياء للظلم.

س: يقولون لماذا تعارضون الآن حزبًا تحالفتم معه طيلة ١٢ سنة؟ ألم يكن بينكما مصلحة مشتركة؟

ج: لم نتحالف مع أي حزب سياسي على أساس مصلحي قط. حافظنا دائمًا على استغنائنا، لأن الدروس التي استفدناها من القرآن والسنة كانت تقتضي ذلك. دائمًا ما اعتبرتُ السعي إلى المناصب والمساومة من أجلها خيانة للمبادئ التي آمنا بها. لا أقول شيئًا حول اجتهادات الآخرين وأفكارهم، فلكلٍّ رأيه واجتهاده، ولكن دائمًا نظرت إلى طلب الدنيا ورغبة الحصول على الإعجاب والشهرة على أنها خطر على آخرتي، وكذلك إخواني. نحن لم نطلب قط إدارة عامة، ولا منصبَ محافظ، ولا وزارة... وإذا كان بيننا من طلبوا ذلك -إلا أني لا أتذكر شيئًا من هذا القبيل- فليسوا منّا، وإنْ وُجدوا سابقًا فلم يبق أحد منهم بيننا اليوم، وقد بيّنتُ رؤيتي هذه لرجال الدولة مرارًا. نحن حاولنا وبإخلاص تقديم الدعم اللازم لتطوير الديمقراطية، والحقوق والحريات الأساسية وما شاكل ذلك، علمًا بأننا ندعم كل حزب يسعى إلى إنهاء الممارسات

غير الديمقراطية وإحلال ثقافة الديمقراطية التعددية. من هذا المنطلق نقول، إن التحزّب الأعمى شيء، ومؤازرة الإجراءات الديمقراطية شيء آخر. نحن نقف اليوم في المكان نفسه الذي وقفنا فيه بالأمس.

أما من بدّل مكانه فهو من يجب النظر إليه.. فهل يعقل أن نستمر في دعم حزب سياسي قام قبل بضع سنوات بخطوات إيجابية حول مسألة الحقوق والحريات الأساسية، ثم هو اليوم يمنع الإنترنت، ويصدر قوانين تكاد تجعل الدولة «دولة استخباراتية»، ثم يسعى جاهدا إلى طرح الممارسات الديمقراطية جانبًا، ويحاول إفساد التناغم والسلام المجتمعي بلغته الحادة والجارحة؟ لو كان التضرر -مثلا- يقف على حد حركة الخدمة لكان من الممكن استساغة ذلك بشكل أو آخر، ولكن الحالة التي توصّلنا إليها اليوم يجب أن تُقيَّم من منظور أوسع. تركيا مع الأسف، بدأت تنفصم عن العالم، وتنعزل. إن دولةً كتركيا إذا فقدت ثراءها الديمقراطي وانكفأت على ذاتها، لا تضرُّ شعبها فقط؛ بل تضرُّ كلَّ مَن اعتبرها نموذجًا حسنا له، وعلّق عليها آماله.

س: منذ زمن طويل داخل تركيا وخارجها، كانت المصادر الحكومية تنسب كل ما تراه إيجابيا وديمقراطيا إلى نفسها، وكل السلبيات تنسبها إلى حركة الخدمة... والآن مع إخلاء سجناء «أرجنكون» يلجؤون بطريقة مماثلة إلى اتهام الخدمة أيضًا، أيْ إن الخدمة تدفع فاتورة أوزار لم ترتكبها. وشيئا فشيئا تكون لهذه الأكاذيب تأثير.. ما رأيكم؟

ج: لقد حاولوا استغفال شرائح كبيرة في المجتمع بهذه الافتراءات. مثلًا قالوا لبعض مجموعات وسائل الإعلام: «مشكلتنا ليست معكم، ولكن الجماعة تتحرّش بكم»، إلا أن التسجيلات التي نُشرت في الإنترنت مؤخرًا، كشفت عن أن حكام هذا البلد قد نحّوا مسؤولياتهم جانبًا وراحوا يبذلون قصارى جهودهم لإدانة هؤلاء الناس. حتى إنهم تدخلوا في عالم

التجارة بطرق غير قانونية وسلبوا المناقصات من الذين ربحوها بحقٍّ وبطرق شرعية. والمؤسف هو سقوطهم في هذا الوبال المريع عبر إلقاء كل هذه الآثام على عاتق شريحة بريئة في المجتمع. طبعًا، لا نستطيع أن نمنع أنفسنا من الأسى والتألم حيال هذا الكمّ الهائل من الافتراءات، والغيبة.

والأشد أسفًا، ما يتعلق بالجيش. فالذين قالوا خلف الأبواب المغلقة: "أَرْكَعْنا الجيشَ، وجعلناه يؤدي التحية في حضرتنا، وقضينا على الوصاية العسكرية" ونحو ذلك من العبارات هم أيضا من قالوا للمسؤولين العسكريين: "نحن على استعداد لحلّ هذا الإشكال، ولكن الجماعة تقف عائقا أمام ذلك". ومع أنهم قاموا بإصدار قانون في بضعة أيام من أجل رئيس جهاز المخابرات التركية[٢٤]، فلو أرادوا، إن كانوا صادقين، لقاموا بإصدار قانون أيضًا بين ليلة وضحاها من أجل رئيس أركان الجيش ومن أجل الآخرين.

وهنا، أريد أن أفصح لكم عن مشاعري بهذا الخصوص. إخواني هنا شهود على ذلك، فكم من المرات آلمني فيها مشهد هؤلاء الجنود المتقاعدين وهم يُقتادون إلى السجون واغرورقت عيني بالدموع من ذلك المشهد، وقلتُ "كم كنت أتمنى أن لا يسقط هؤلاء الناس الذين ارتدوا هذه البزة العسكرية المشرّفة في هذه الحالة...". ولكن ليس بإمكان أحد أن يتدخل في أحكام القضاء أو يقترح شيئًا حول هذا الخصوص. فالاتهام بتدبير انقلاب عسكري من الخطورة بمكان، والقانون يجب أن يتخذ إجراءاته حيال ذلك، ولكني كنتُ آمل أن يجدوا مخرجا قانونيا، يأخذ بعين الاعتبار، الحالة الصحية لهؤلاء الناس، وتَقدُّمهم في السن، وما قدّموه من خدمات لوطنهم طوال شغلهم لمناصبهم سنين عديدة.

(٢٤) انظر هامش رقم ١٦.

هـذه هـي نظرتنا. وكانت دائمًـا كذلك. أما العمل علـى نحو أن أهل الخدمـة هـم الذيـن أوقعوهم في مأزق، فمنـافٍ للحقيقة تمامًـا. قبل أيام تحـدث ضابـط متقاعد من اسـتخبارات الشـرطة إلى صحفـي، وإخواني قـرؤوا لـي مـا قاله مـن الإنترنت، كان يقـول: "كل عملية قمنـا بها كانت ضمـن علم السـيد رئيس الوزراء". وأعتقد أن هـذه البيانات التي تناولتها مقالـة عمود فـي إحدى الجرائد، لم تُفنَّد من قِبل أي جهة رسـمية. وهنا، ألا يحق لنا أن نسأل: ما دمتم تعلمون كل هذه العمليات، وإذا كانت هذه الإجـراءات تتم ضمـن علمكم، فلماذا تتحدثون اليوم عـن «المؤامرة»[٢٥] وتتركون الناس تحت الشـبهات، أليـس هذا من أكبر الآثام؟ إذا كان هناك مؤامـرة، فلمـاذا لـم تتدخّلـوا حينها؟ إذا كنتـم تعلمون ولـم تتدخلوا، ألا تعدّون بذلك شركاء في المؤامرة؟

س: يتهمون حركة الخدمة بأنها عصابة إجرامية، بل هناك ادعاءات بأن المسـؤولين يسـتعدون للقيام بتحقيقات ومداهمات ضد مؤسسات الخدمة؟

ج: مـع الأسـف، تقـال أشـياء كثيـرة ضـد الخدمـة بغضـب وعنف وكراهيـة. أعتقـد، لـم تبـق إهانة في هذا الصـدد إلا وقيلـت، وفي الوقت نفسـه، تم توجيه اتهامات جائرة وغير منصفة على شـاكلة تنظيم، عصابة، ثم بعدها تُعطَى التوجيهات في محاولة للتأثير على القضاء. وقد صار هذا مـن الوضوح بحيث تم التصريح في الميادين الانتخابية بتحضيرات لفتح دعوى قضائية. حسنًا، إذا لم يكن هناك جريمة أصلًا، وإذا لم يثبت وجود جريمة رغم لجوئهم إلى كافة الوسائل للكشف عنها، فهل يمكن أن نتوقـع عدالة في ظل حالة من التعسـف الجائر لدفـع سـلطة القانون إلى اختلاق جريمة وأدلة لجريمة؟ إن الادعاء الوهمي الغامض بوجود «دولة موازية»،

(٢٥) زعم «يالتشين آق دوغان (*Yalçın Akdoğan*)» المستشار السياسي لرئيس الوزراء التركي بأن الجماعة تآمرت على قادة الجيش المحبوسين على ذمة قضية «أرجنكون».

يمكن أن يوجَّه إلى كل شريحة أو طبقة في المجتمع. أعني، أن توجيه الاتهام إلى أفراد يعملون في أجهزة الدولة بسبب انتمائهم العقدي، أو الأيدولوجي، أو الطرائقي، أو الحزبي، عملٌ لا نهاية له. فإن أعلنتم اليوم جماعةً من الجماعات أنها «موازية» ووصمتموها بـ«العصابة»، فسيظهر في يوم آخر شخص آخر، ويدعي نفس الادعاءات على شرائح أخرى من المجتمع. نعم، يُحتمَل أن يُتَّهَم يومًا جميعُ الموظفين في الدولة بـ«الدولة الموازية»، بسبب تعاطفهم مع مجموعة اجتماعية، سياسية أو دينية. حتى هؤلاء الذين تلوك ألسنتُهم هذا الموضوعَ بكثرة اليوم، ربما غدًا سيتعرّضون إلى اتهامات مماثلة، لا ضمان لذلك. إذا تُرك الناس تحت الشبهة بمثل هذه الاتهامات، فعند ذلك لن يبقى نظام، ولن تبقى عدالة.

وأؤكد وأقول إذا لم يُصغِ الموظَّف في الدولة إلى كلام مديره، فإن جزاء ذلك معلوم في القانون، إذ يعاقَب ضمن نطاق القانون. ولكن إذا حُرِّف الموضوع عن مجراه القانوني، وتم تصنيف آلاف الناس ونَفْيُهم إلى هنا وهناك بناء على قوائم سوداء زائفة، ثم رُفعت قضايا ضدهم ظلمًا، فهذا أمر لا يغفره التاريخ ولا يغفره الله.

إن الضغط على القضاء، وفتح الدعاوى قسرًا، ظلم مضاعف لن يتركه الضمير المجتمعي بدون حساب. ثم إنه لَمن الواضح جدًّا، أنه لا يمكن الحصول على نتيجة قانونية من قضية ملفّقة. أضف إلى ذلك، إذا اتهمتم أبناء هذا الوطن -الذين جعلوا احترام القانون نمط حياتهم- بالعصابة، حينئذ تُسألون: منذ ١٢ سنة وأنتم تعملون مع هؤلاء الناس وتَصِفونهم بالطيبين.. طيلة هذه السنوات ظلوا يعملون تحت إمرتكم.. فماذا حصل حتى انقلبوا في نظركم فجأة بعد تحقيقات الفساد والرشوة إلى أناس مجرمين؟ يجب أن لا ننسى قوله تعالى: ﴿**إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى**﴾ (سُورَةُ النَّحْلِ: ١٦/٩٠)، أيْ يأمر بأن لا يؤكَل حقُّ العباد، يأمر بأن لا يُعتدى على حقوق الناس.

"محاولات تشويه سمعة مدارس الخدمة في العالم آلمتني كثيرا"

س: في مؤتمر عقده رئيس الوزراء في أنقرة مع السفراء الأتراك خاطبهم قائلًا: "اذهبوا وبيّنوا حقيقة هذه العصابة للعالم"، وصدرت أوامر للقيام بتشويه صورة مدارس الخدمة المنتشرة خارج تركيا. فما تعليقكم؟

ج: كلما تردد إلى مسامعي شيء من محاولات تشويه صورة الخدمة في كافة أرجاء العالم، تفطّر قلبي ألمًا، وتوجّهتُ إلى الحق ﷻ بالاستغاثة. مع الأسف، شهوة التخريب تجاوزت حدود الإنصاف. هذه المؤسسات أنشئت بتضحيات أهالي الأناضول الجسيمة وأهالي البلدان المختلفة من أصحاب الغيرة لأوطانهم. وقد شاهد معظم فئات الشعب التركي هذه المدارس؛ اليميني واليساري والقومي والمتدين واللاديني... معظم شرائح المجتمع... تابعوها بأم أعينهم، ولم أسمع يومًا مَن يقول مِن هؤلاء: "هذه المدارس مضرّة، ويجب إغلاقها". إن محاربة هذه المدارس لا يمتّ إلى المنطق بشيء لا من حيث المعايير السياسية ولا الوطنية.

إن الذين أسسوا تلك المدارس، أسسوها دون رغبة في منفعة مادية أو معنوية. استصحبوا معهم إلى تلك البلاد حبَّ أهل الأناضول وسخاءهم.. استصحبوا تسامحهم.. استصحبوا قيمنا الإنسانية وأخلاقنا السامية. لذا فإن تجاهُل خدمات هؤلاء الناس الذين حملوا قيمنا، وإيماننا، ولغتنا، وثقافتنا إلى كل أرجاء العالم، ليس إلا جحودا للمعروف وإنكارا للجميل. إن الشمس لا تُحجَب بالغِربال. وإن شعبنا الحكيم يرى ويدرك كل مؤامرة مهما حاولوا إخفاءها. ولعل حالة الهذيان والتخبط الحاصلة الآن تعكس مدى فشلهم في القضاء على هذه الأعمال الطيبة، وعدم قدرتهم على إطفاء نورها. إنهم يتخبطون خَبط عشواء. وينبغي على الجميع أن يدرك هذا أيضًا.

أضف إلى أنكم إذا لم تسعوا إلى توفير تجاوب خارجي إيجابي لتركيا عبر مؤسسات إنسانية حضارية تطوّعية، فعندها يتعذر عليها بمفردها -داخل دنيا معولمة- أن تحقق نهضة بمعزل عن العالم دون علاقات تفاعلية إيجابية مع الدول الأخرى. وهذه الحاجة لا تنطبق على تركيا فحسب، بل تنطبق على كل دولة من دول العالم كذلك. من هذا المنطلق، لا بد أن تبحثوا عن مَسانِد لهذا البلد الطيب وتصلوا إلى الناس الذين يحبونه ويتعاطفون معه في كل أرجاء العالم، لأن السلام العالمي لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال تعارف الشعوب وفهم بعضها البعض.

إنه لَيحزنني أن أرى المساعي الملحَّة للقضاء على هذه الخدمات الطيبة، أو تشويه صورة هذه الخدمات أمام العالم. ولكن رغم كل شيء سنستمر في احترامنا للجميع، لأن هذا هو أدبنا وهذه هي أخلاقنا، هكذا كنا، وهكذا سنبقى. لن نؤذي أحدًا ابتغاء مكاسب دنيوية فانية ولن نجرح قلب أحد، بل سندعو الجميع إلى رحاب المحبة؛ سندعو، وسنبقى متمسكين في علاقتنا مع أمتنا بكلام الأستاذ بديع الزمان سعيد النورسي الذي يقول :

> ”لقد سامحتُ وصفحتُ عن كل من كان سببًا فيما عانيت منه من أذى وإهانة وتعذيب. لم أذق طوال عمري البالغ نيفًا وثمانين سنة شيئًا من لذائذ الدنيا. قضيت حياتي في ميادين الحروب وزنزانات الأسر، أو سجون الوطن ومحاكم البلاد. لم يبق صنف من الآلام والمصاعب لم أتجرعه. عوملت معاملة المجرمين في المحاكم العسكرية العرفية، ونُفيتُ وشُرّدتُ في أرجاء البلاد كالمجرمين. وحُرمت من مخالطة الناس شهورًا في زنزانات البلاد.. تعرضتُ لإهانات متنوعة. مع ذلك أعلن أنني سامحت وصفحت عمن فعل بي ذلك“[٢٦].

(٢٦) سعيد النورسي: سيرة ذاتية، دار النيل للنشر، ٢٠١١م، ص ٤٩١-٤٩٢.

نعم، لقد عاهدتُ نفسي كمؤمنٍ، أن أحمل هذه المشاعر؛ لن أقاطع أحدًا، ولن أحمل ضغينة في قلبي لأحد.. عاهدت أن أستقبل الموت باسمًا، عاهدت نفسي أن أعتبر الجفاء الصادر من الجلال، والوفاء الوارد من الجمال شيئًا واحدًا.

ووصيتي لجميع إخواني الذين يبذلون الغالي والنفيس في المدارس المنتشرة في كل أنحاء العالم ألا يهِنوا، ولا يحزنوا، ولا يخالط اليأسُ قلوبهم. وإن هذه الخدمات الحيوية التي يقدمونها في سبيل هذه الأمة، في سبيل راهنها ومستقبلها، بل في سبيل كافة الإنسانية، سوف تواصل تقدّمها بإذن الله وعنايته، وسوف تستمر القافلة في مسيرتها إلى الأمام. ولا يمكن أن يوقف قافلةَ الأخيار -التي تسير بلطف الله وكرمه- لا الافتراءات ولا محاولات التشويه. وكل إنسان يحمل قلبًا صافيًا وضميرًا نقيًّا في أعماقه سوف يرى ببصيرته حقيقة تلك الافتراءات.

وكما أوضحت في مناسبة أخرى أقول، رغم جميع التصرفات المتزمّتة التي تسعى إلى تخريب دربنا الذي نسير فيه، فإن الأرواح المنفتحة على الحوار والتواصل، وأرباب القلوب الرحيمة المتبسمة، والضمائر المنصفة والمعترفة بذنوبها، والأنفس اللوامة النادمة على أخطائها، والعقول الراغبة في بناء المستقبل على أساس من المنطق والحكمة، ما دامت حية، فإننا سنلملم أجزاء روحنا المهتزّة ونصلحها من جديد ونجدد محبتنا للجميع مرة أخرى، ونبقى مخلصين لهذه المشاعر. هذا ما سنفعله نحن على الدوام.

أما فيما يتعلق بالطرف الآخر، فإني أرى خطورة كبيرة في الخطاب الذي يُستخدَم حيث يؤدي إلى التفريق بين شرائح المجتمع حسب انتماءاتها وزرع الكراهية فيما بينها. فهذا لعب بالنار.. فهل يعقل أن يحرّض الأب أفراد أسرته ضد بعضهم بسبب رؤاهم المختلفة؟ نحن أسرة

كبيرة تمتد جذورها إلى مئات السنين، لا يليق بنا أن نتخذ من أفكارنا المتعددة وانتماءاتنا المتنوعة ذريعة لتفجير صراعات فيما بيننا. ينبغي على الجميع أن يحترم آراء الآخرين. لا يصح أبدًا احتكار حرية الرأي والتعبير في فئة بعينها لأنها تمتلك السلطة. فكما يحظى صوت الأغلبية بالاحترام والتقدير، فكذلك يجب أن تنال كل فئة شعبية -مهما كان عددها- نصيبها من الاحترام عينه. وإذا ضيّقتم الخناق على المجتمع، فهذا يعني أنكم تعملون على تفجير أحزمة الزلازل المجتمعية وتغتالون وحدة المجتمع، وهذا ثمن باهظ، يعزّ علينا انجرار البعض إليه مقابل مصالح سياسية آنية.

هذا مع الأسف ما وقع في أحداث «كيزي»، فقد كانت هناك مطالب ديمقراطية، وبدأت المسيرة بنوايا صافية، وبدافع من حساسيات تتعلق بالحفاظ على البيئة. كان بالإمكان احتواؤها بالتسامح والتفاهم، وعن طريق الالتقاء بهم والاستماع إلى آرائهم. ولكن حدث العكس، وتم قمعُهم بعنف. فهل هناك ما يسوّغ إهدار قطرة دم واحدة من أجل إنشاء مركز تسوق هناك؟ وهل يساوي ثمن مركز تسوق قيمة نفس بريئة تزهق؟ تلك المواجهات العنيفة ولّدت بطبيعة الحال حالة من العنف، وأدت إلى تحوّل القضية من مسألة جزئية إلى قضية أمن قومي. ولقد قلقنا كثيرًا في تلك الأيام، عندما شاهدنا شبكات الإجرام انتهزت تلك الفرصةَ ودفعت بعناصرها إلى الشارع لإحداث تخريبات كبيرة. أثناءها لاذ إخواننا في كل أرجاء العالم بالدعاء من أجل تركيا، وراحوا يصلّون صلاة الحاجة. ولكن -مع الأسف- وُجّهت افتراءات شتى بأن الخدمة لها أصابع في هذه الأحداث أيضا. نسأل الله أن يمنحهم شيئا من الروية والإنصاف.

س: في الأيام الأخيرة طَرحت بعض الأوساط عبارةَ «عقل مدبّر أعلى» من أجل تشويه حركة الخدمة، في إشارة منهم إلى التبعية الخارجية.

ج: هـذا بهتـان عظيـم، ووبالُه على صاحبـه كبير. أعتقـد أن أحدا لم يشـهد عبـر مراحـل التاريخ مثيلًا لمثل هـذه الافتـراءات والأكاذيب التي عجزنـا عـن إحصـاء عددهـا. إن كانوا قد عثـروا فعلًا علـى معلومات لا نعرفها، فعليهم أن يتقاسموها مـع الرأي العام فورا، وإلا فهو محض افتراء على أهل الإيمان. لقد بلـغ التشـويه حدا أننا أصبحنا نسـمع كل يوم كذبة جديدة وافتراءًا جديدًا... إن طول الأمل مَدعاة لقسوة القلب، وإذا وقعتم فـي شِـباكه تفقدون الإحسـاسَ بكل شـيء جديد وجميل. ثـم تتجاهلون الوجدانيـات، وتسـتخفّون بالمحرّمـات، وتهزأون منها. وإذا القلب قَسَـا، وعانق الدنيا بطول الأمل، يسـوقكم إلى الاعتقاد أن كل شـيء عبارة عن هـذا العالم الفانـي. وفجأة ودون تفكير أو رويـة، ودون خوف من الغرق فـي بحر من الخطايا والذنوب تجدون أنفسـكم تقولـون ما يخطر ببالكم مباشـرة دون تمحيصـه -صدقـا كان أو كذبا-. ولكن القـرآن يحذرنا من قسـوة القلب، ويحثنا على أن تكون قلوبنا حية نابضة، وأن تكون نفوسـنا رقيقـة ناعمـة. ومن ثم فإن القسـوة إذا هيمنت على المـرء، فلا مانـع لديه -عندئذ- من أن يلجأ إلى كل الطرق -مشـروعة كانت أو غير مشـروعة- من أجل تحقيق غرض دنيوي. وللأسـف، فإن قسـوة القلوب، هي سـبب هذه المأساة التي نعيشها.

ولكن إذا كانوا يلحّون على البحث عن «عقل مدبر أعلى» لهذه الخدمة المباركـة، أقول لهم: أجل، إنه الرعاية الربانية والحماية الإلهية اللتان جاءتا منحةً من الله تعالى تكريما لروح الأخوّة وتتويجا لروح الاستشارة. إن هذه الخدمة التي لم تتّكل قط على قوة زائلة، قطعت المسافات بعناية الله ورعايته. ومـا دامـت حمايته جل وعلا تظلل هذه الخدمة، فلن يتمكن أحد من إيقاع الضرر بها مهما حاول. والمؤمن رجل محاسبة ويقظة، لا يسرع إلى اغتياب إخوانه فور سماعه أكاذيب وافتراءات من هنا أو هناك، ولا يسيء الظن بهم، ولا يعمل على نقل الافتراءات التي سمعها من مجلس إلى مجلس آخر.

ولكن ما باليد من حيلة، فحساب الآخرة -مع الأسف- لا يوجد على أجندة أولئك الذين يمجّدون «الدنيا» ويلهثون وراءها أيا كانت الوسائل. وقد يجرهم هذا إلى انحراف عقائدي لا قدّر الله. في أيامنا هذه، سمعناهم يطلقون عبارات خطيرة تناقض صميم العقيدة، من شأنها أن تُوقع صاحبها في أوضاع عقدية حرجة. والمؤسف أنهم أفردوا لها مساحة واسعة في وسائل الإعلام. إنها أقاويل مخالفة للدين والعقيدة[٢٧]، ولكن المؤسف هو سكوت من يجب عليهم أن يتكلموا من أهل الاختصاص.

والحقيقة أنه لا يمكننا تصفيةُ أرواحنا من رواسب الفتنة والفساد المحيط بنا إلا عن طريق تجديد أفكارنا وأرواحنا كل يوم. ولكن إذا انحصر فهمُنا للإسلام وتفاعُلنا معه على المستوى النظري فقط، فسوف يقسو القلب، وسوف يستمر الإنسان -ناسيا نفسه ويوم الحساب معه- في الإساءة إلى أهل الإيمان دائمًا. أنا على يقين بأن المياه التي تعكرت ستستعيد صفاءها يومًا، وسيعاود الأشقاء النظر في وجوه بعضهم البعض، لذا، يجب أن يتجنب أهل الإيمان -مهما كان السبب- من إطلاق كلمات جارحة تُخجِلهم في المستقبل أمام مَن كانوا يشاركونهم التوجه إلى القبلة نفسها أثناء الصلاة.

س: ما رأيكم حول «مسار حل المشكلة الكردية» والنقطة التي تم الوصول إليها؟

ج: لقد أكدتُ مرارًا وتكرارًا، أن المسلم يقف إلى جانب الصلح دائما، ويتصرف بما ينسجم مع روح الصلح والسلام. فيما يتعلق بسؤالكم فهناك -في تلك المنطقة- مشاكل قد تراكمت عبر عقود، وقد كان السعي

(٢٧) وفي الثامن والعشرين من شهر يوليو عام ٢٠١١م قال «حسين شاهين» نائب حزب العدالة والتنمية أمام جماعة من حزبه: "إن بعض أصدقائنا قابل السيد رئيس الوزراء وصافحه؛ وإنني أرى أن مجرد لمس سيادة السيد رئيس الوزراء تعتبر عبادة بالنسبة لي". وعلى نفس الشاكلة ذكر «فوائي أرسلان» نائب حزب العدالة والتنمية في مدينة «دوزجه» في الخامس عشر من يناير عام ٢٠١٤م "أن السيد رئيس الوزراء زعيمٌ اجتمعت فيه -حاشا لله- كل صفات الله".

لحلها يتم بالسلاح دائمًا. وبطبيعة الحال، كبُرت المشكلة وتفاقمت. أما الآن، فقد دخلنا في مرحلة صلحٍ وتهدئة، ويجب أن لا نعطل هذه المرحلة. لأنها فرصة كبيرة لكي يعيد الطرفان النظر في الأخطاء التي ارتُكبت، وينسوا العداوة والبغضاء فيما بينهم. يجب أن تكون الدولة عادلة تجاه شعبها قبل كل شيء، ويجب بالتالي أن لا تتخذ موضوع الحقوق والحريات الأساسية أداة مساومةٍ مقابلَ مآرب سياسية أخرى.

قبل أن تبدأ مفاوضات الحل هذه، كنت -أنا الفقير- قد بينتُ قناعتي وأكدت على ضرورة الاهتمام بالتعليم بلغة الأم (اللغة الكردية). ولكن لم تتم أية خطوة في هذا الاتجاه، وما زالت المماطلة مستمرة. وقبل ذلك، من الضروري تكوين معلّمين قادرين على التعليم باللغة الكردية. وهذا الدور لا يمكن أن يقوم به الشعب، بل يجب على الدولة أن تأخذ بالمبادرة. وحينما تقوم الدولة بذلك، عليها أن تبتعد في أفعالها وتصرفاتها عن كل ما يوحي بالمنّة والتفضّل عليهم. لأن هذه المنطقة، كانت مهدًا لحضارات عريقة، وموطنا لعلماء وعباقرة طوال التاريخ. وبينما تقوم تركيا بذلك، أي بينما تعترف بالحقوق والحريات الأساسية لمواطنيها الأكراد، عليها أيضًا أن لا تتوانى عن مدّ يدِ التعاون إلى أشقائها الأكراد القاطنين في البلدان المجاورة، بل ويجب أن تعزّز الروابط التاريخية والثقافية معهم من جديد، وبشكل غير قابل للانقطاع.

نحن نعاني من ثلاث مشاكل كبرى، وقد أشار إليها الأستاذ بديع الزمان سعيد النورسي قبل قرن من الزمان، وهي: الجهل، والفقر، والتفرقة. وقد نتج عن هذه المشاكل؛ اليأس، والحيلة، والغدر، وعدم الثقة. وبالتالي يجب أن نتناول كل هذه المشاكل في منتدى مشترك وأرضية توافقية، ولا يمكن للمعالجات التكبّرية أو النظر من عَلٍ أن تحل هذه المشاكل أبدا. وإذا كانت هناك رغبة في إيجاد حل وسط، فلن يتأتى ذلك إلا عبر مقاربة توافقية تشمل برعايتها كافة أجزاء المنطقة وكافة أبنائها مهما كانت

أفكارهم واتجاهاتهم وانتماءاتهم. يجب ألا نمارس الإقصاء على أحد. ينبغي أن نلتقي على أرضية توافقية مشتركة مع الجميع، السياسي منهم وغير السياسي. علينا أن نتيح الفرصة -لأبناء تلك المنطقة- لكي يتمكنوا من حلّ مشاكلهم بأنفسهم. وإذا ما وقع تباطؤ أو تهاون في هذه الأمور فأخشى أن تتوقف مسيرة الحل وتثور المشاكل من جديد. أجل، جيد أن نواسي أنفسنا بالقول "ألا يكفي؟ ها قد وقفت الدماء". ولكن أليس في هذا القول شيء من البراغماتية كذلك؟ ينبغي أن نسعى إلى أبعد من ذلك. ينبغي أن نعمل على إدخال الطمأنينة والأمن والسعادة والاستقرار في نفوس أبناء المنطقة. ينبغي أن نسعى إلى توفير مناخ آمن يتيح إمكانية التعايش السلمي لجميع أبناء المنطقة بكرديّها وسنيّها وعلويّها وعربيّها وسريانيّها كأنهم أعضاء أسرة واحدة.

لا أُكره أحدا على أن يصوّت لحزب بعينه

س: بقيتْ أيام معدودات إلى الانتخابات[٢٨]، وهناك نقاشات تدور وتساؤلات تطرح حول موضوع «إلى من ستصوّت الخدمة»؟

ج: الحديث حول هذا الموضوع -دائما- إلى حد الهوس، واختزال معنى الحياة في صندوق الاقتراع، حالة -في الحقيقة- لا أراها لائقة بأهل الإيمان. بالتأكيد صندوق الاقتراع مهم من أجل مستقبل البلد، ولكنه ليس كل شيء. إن إلقاء «صندوق العمل» جانبًا، والانشغال بصندوق الاقتراع فقط، مآله خروج البعض عن الجادة وانحرافهم عن الطريق، وهذا ما نشاهده اليوم في الأكاذيب والافتراءات التي تطلق وكأنها شيء عادي. هذه حالة مؤسفة للغاية.

أما موضوع التصويت في الانتخابات فمنذ القديم وهذا الفقير يقول: "صوِّتوا حسب قناعتكم الوجدانية". ذلك لأني أعتبر قولَ "لا بد أن

(٢٨) انتخابات ٣٠ مارس ٢٠١٣م المحلية.

تصوّتوا للحزب الفلاني" نوعا من ممارسة الإكراه والضغط النفسي، كما أعتبر الارتباط بحزب معين نوعا من الانفصال والابتعاد عن شرائح المجتمع الأخرى. أما موقفنا الواضح الصريح الذي أبديناه في استفتاء ١٢ سبتمبر ٢٠١٠م، فلم يكن انحيازا لحزب بعينه، إنما كان دعما للمكتسبات الديمقراطية التي كان ينص عليها الاستفتاء. ولكن ما يحدث في هذه الأيام من تجاوزات وانتهاكات، يؤكد أن تلك المكتسبات ليست ذات قيمة أصلا بالنسبة للمسؤولين.

الواقع أن هناك رئيس حزب يمطر علينا إهانات صباح مساء، والمؤسف أن عقلاء ذلك الحزب غارقون في صمت عميق. وإذا ما استثنينا فئة من المتطرفين، فقد رأيت مرارًا مدى تأسّف قاعدة حزب العدالة والتنمية لهذه الحال. ولكن رغم ذلك، إذا وُجد مَن يستسيغ هذه الافتراءات الجارحة، فيمكنه أن يذهب ويصوّت لذلك الحزب؛ أعتقد أن تلك الإهانات التي تُدمي ضمير كل من يحمل ذرة من إنصاف، وتمزق قلبه، صدمت أيضًا إخواننا وتركت في أعماقهم جروحا غائرة. لا شك أن الجميع سينظر إلى حيه أو مدينته ثم يقيّم المرشَّحين لرئاسة البلدية. ثم إن هذه الانتخابات ليست انتخابات برلمانية، لذلك غالبا ما ينظر الناخبون إلى المرشح نفسه، وليس إلى الحزب، أي قد يكون المرشح أهم من الحزب نفسه، وهناك مرشّحون أكفاء في كل الأحزاب. وفي حال لم تحددوا حزبا بعينه، بل اتجهتم إلى اختيار مرشح توسمتم فيه خيرا، فإنكم لا تأثمون.

س: سبق أن وُجهت إليكم دعوة من رجب طيب أردوغان رئيس الوزراء آنذاك لكي تعودوا إلى تركيا[٢٩]، فهل كنتم تتوجسون من الدعوة؟

(٢٩) وجه أردوغان هذه الدعوة في الحفل المقام بمناسبة افتتاح الدورة العاشرة لأولمبياد اللغة التركية في الرابع عشر من يونيه عام ٢٠١٢م.

ج: حاولت أن أحسن الظن بمن طلب مني أن أعود. وقد طُلب ذلك مرارًا من قبلُ. يومها لم أكنْ غافلًا عن النوايا الحقيقية لهؤلاء الطالبين. ولكن لم أتخل يومًا عن أدب اللياقة وحسن الظن بأهل الإيمان. قبل كل شيء، أنا فرد من الناس، مؤمن من المؤمنين. لم أحلّق عاليًا قط، بل كنت أمشي -كأي إنسان عادي- على الأرض بتواضع. أمضيت جميع حياتي على هذا النحو. حاولت أن أكون عبدا لله. ولا أستبدل مقامَ العبودية بأي مقام آخر، وأرجو أن ألقى الله على هذه الحال. ليس لي أدنى علاقة مع أي جهة خارجية، ويستحيل أن يكون ذلك. ولكن الذين يلهثون وراء الجاه والسلطة والمقام والمناصب الدنيوية الفانية هم الواقعون في شباك القوى الخارجية أصلًا. هؤلاء الذين يحملون في دواخلهم روح الاستبداد وهوس الهيمنة على الدولة والتشبّث بالسلطة إلى حد الجنون، عندما قويت شوكتهم وازدادت سطوتهم، بدؤوا يرون في كلّ مجموعة -ليس لها حسابات سلطوية، بل تفر من تلك الحسابات إلى التفكير بكسب مرضاة الله والفوز بالآخرة- خطرًا على أنفسهم وعلى سلطانهم. وهم حاولوا أن يقنعوا الرأي العام بأن تلك المجموعات خطر على الدولة، ولكن غرضهم الأساسي أنهم يرونها تهديدًا لمخططاتهم الشخصية.

إنه حتى في أشد البلدان تخلّفًا عندما يُحكَم على الناس فإنما يحكم عليهم بناء على أقوالهم وأفعالهم. وجميع ما قلتُه وما فعلتُه طيلة خمسين عامًا قد تم على مرأى ومسمع من المجتمع والدولة. فلو كان لدى إنسان حسابات سرية، فهل يستطيع إخفاءها طيلة خمسين عامًا من دون أن تتسرب ولو عن طريق الإيماء والإشارة والتعبير الضمني؟

وفيما يتعلق بموضوع عودتي، فإنني سأقرر ذلك بعد التشاور مع إخواني الذين أثق بصدقهم وأمانتهم، وليس بناءً على أفكارِ مَن كان بالأمس شيئًا، وأصبح اليوم شيئًا آخر. وكما قلتُ سابقًا، إذا قررتُ العودة،

فلن تكون عودتي مثل فلان أو علّان[٣٠]، بل ستكون عودة تليق بابن رامز أفندي.. ابنه البسيط الذي كان يعمل إمامًا في مسجد «أُوجْ شَرَفَلِي»[٣١].

س: منذ فترة طويلة ونحن لم نسمع شيئا من دروسكم التي ألفناها عبر الإنترنت[٣٢]. فمحبّوكم يرغبون في معرفة مشاعركم حيال تلك الافتراءات والمضايقات، فهل يمكنكم أن تقولوا لهم شيئًا؟

ج: علينا أن نلتزم بالصبر إزاء ما حلّ بنا من ابتلاءات، وعلينا أن لا نتخلى عن نزاهة أسلوبنا مهما حصل. كثيرون هم من تعرضوا لألوان شتى من المحن في فترات مختلفة من التاريخ. الإمام الرباني، أبو الحسن الشاذلي، مولانا خالد البغدادي وأمثالهم من الأفذاذ تعرضوا لمحن كبيرة، ومحنة الأستاذ بديع الزمان سعيد النورسي ملحمة من ملاحم التاريخ. لم يبق أذى إلا ذاقه ولا مرارة إلا عانى منها. مقارنة مع هؤلاء العظام، لا نستحق أصلًا إلا أن نكون «قطميرًا» لهم. وبما أنكم اتخذتم سبيلهم سبيلًا لكم، ومنهجهم منهجًا لكم، فعليكم أن تستعدوا لكافة ألوان المحن والابتلاءات. لا يحق لنا أن نشكو أو نتذمر.. بل علينا أن نهتف ليل نهار ونقول: "رضينا بالله ربًّا، وبالإسلام دينًا، وبسيدنا محمد ﷺ نبيًّا ورسولًا".. علينا أن لا نشكو ولا نعاتب القدَر في قرارة نفوسنا لما ألمّ بنا، بل علينا أن نتحرى مرضاة الله في قيامنا وقعودنا على الدوام. والمصائب مؤقتة تمضي وتزول. ولكن حتى لو جاءت المحنُ وجرفتنا مثل تسونامي وأودت بحياتنا، فإذا كانت علاقتنا مع الله وثيقة، فسنكون قد فزنا بآخرتنا في نهاية المطاف. ولا شك أن عشّاق هذه الدعوة المباركة، ما لم يكونوا قد استهدفوا منها غرضًا دنيويًّا، فسينالون ملكًا أبديًّا في العالم الآخر. لذا

(٣٠) لقد روّج السيد أردوغان وبعض المنحازين المتطرفين أن الأستاذ عندما يفكر بالعودة فسيعود مثل عودة «الخميني» إلى إيران أيام الثورة الإيرانية.

(٣١) هذا المسجد في مدينة «أدرنه»، حيث تولى الأستاذ وظيفة الإمامة لأول مرة أيام شبابه.

(٣٢) تُبثُّ أحاديث ومواعظ الأستاذ فتح الله كولن في موقع www.herkul.org، إلا أنها لم تنشر منذ الأسبوع الأخير من شهر ديسمبر ٢٠١٣م وحتى ٠٤ أغسطس ٢٠١٤م.

يجب على الجميع أن يثبت مكانه، ويراعوا الأوضاع والظروف، وأن لا يُلحّوا على السير في درب بعينه؛ بل حتى إذا سُدّت الطرق الرئيسة، عليهم أن يعملوا من أجل الوصول إلى المرتجى عبر طرق أخرى. أما المرتجى فهو خدمة القيم الإنسانية السامية وغرسها في القلوب. هؤلاء الرواد لم يقعوا في اليأس قط، وعلينا أن لا نقع كذلك، علينا أن لا نفقد الأمل أبدا. يقول الشاعر محمد عاكف:

إن اليأس مستنقع، إذا وقعتَ فيه اختنقتَ،
وإذا اعتصمتَ بالعزيمة على الخروج منه انتصرتَ...
الأحياء مبعث حياتهم الأمل دائما،
أما اليائسون فهم سجناء الروح والوجدان.

نحن على يقين بأن هذه الأجواء الكئيبة سوف تزول وتمضي بإذن الله وعنايته، وهذا هو الأمل الذي نحمله في قلوبنا.

المحن التي اعترضتنا حتى الآن ذكرتموها أنتم كذلك. فقبل التحاقي بخدمة الجيش، عشتُ محنة ٢٧ مايو ١٩٦٠م[٣٣] وعانيت من ويلاتها، وعشتُ محنة ١٢ مارس ١٩٧١م[٣٤]، ولقيت فيها ما لقيت. وفي ١٢ سبتمبر ١٩٨٠م[٣٥] لاحقوني كما يلاحَق المجرمون لمدة ٦ سنوات. ولكن المرحوم تُورْغُوت أوزال استلم زمام السلطة وقتها، وصمد صمودا قويا، فرفعوا عني أيديهم. ولكن استمرت المحنة بعد ذلك أيضًا. ذهبت إلى الحج، وأثناء العودة انسدت الطرق أمامي من جديد، وأيضًا نوديتُ

(٣٣) حيث وقع أول انقلاب عسكري في تركيا في ٢٧ مايو ١٩٦٠م.

(٣٤) حيث وقع الانقلاب العسكري الثاني في الجمهورية التركية الحديثة في ١٢ مارس ١٩٧١م.

(٣٥) وقع الانقلاب العسكري الثالث في ١٢ سبتمبر ١٩٨٠م الذي تزعمه الجنرال «كنعان أُوزُنْ (*Evren*)» مع مجموعة من الضباط الذين تبنوا فكرة حماية المبادئ الأساسية للجمهورية التركية. جدير بالذكر أن من قاموا بهذا الانقلاب قد حوكموا لأول مرة في محكمة مدنية في ١٨ يونيه ٢٠١٤م، حيث قضت المحكمة الجنائية العاشرة بـ«أنقرة» التي تنظر القضية بالحبس المؤبد على الرئيس السابع «كنعان أورن» قائد الانقلاب و«تحسين شاهين قايا» قائد القوات الجوية في عهده.

للاستجواب في المحكمة الأمنية. وبعد قرارات ٢٨ فبراير ١٩٩٧م، قام النائب العام «نوح مته يوكسل (*Nuh Mete Yüksel*)» بفتح قضية ضدي استمرت سنوات. فالإساءة والأذى والدناءة التي لاقيتُها هناك في تركيا، لم أتعرّض لها حتى في نيو جيرسي؛ صدّقوني وجدتُ هنا احترامًا من قِبل النائب العام. إذ استقبلني في المدخل، ولكي لا تختل معنوياتي، سحب الكرسي لطفا لأقعد عليه، ثم ذهب فَغَسل كوبَه ثم ملأه بالماء ووضعه أمامي، وقال: ''أنتم في حالة استجواب، وقد تجفّ شفتاكم''. هذه هي المعاملة التي لقيتها هنا في أمريكا. شخص لا يعرفنا ولا يعرف عنا شيئًا. ثم بعد ذلك فكّرنا أن نقدّم له هدية إكراما للمعاملة الرقيقة التي أبداها لنا. والسيد كمال -وهو ما زال على قيد الحياة- عندما قدّم الهدية قال له النائب: ''أنا لا أقبل هدية من شخص أشرفتُ على قضيته''. نعم، عندها قلتُ: لعل سبب قيام هذه الدولة رغم كل السلبيات، هو هذا السلوك إزاء القانون وهذه المقاربة حيال القضايا الحقوقية. ولعل هذه الميزة تساعدهم على البقاء كعامل مؤثر في الموازنات الدولية.

أريد أن أذكر شيئًا آخر؛ أثناء خدمة الجيش سُجنتُ كذلك بسبب المواعظ التي كنت ألقيها. كنتُ أقدم دروس الوعظ تحت حماية أحد الضباط وبإذنٍ منه، وكان هو الآخر يحضر الموعظة. ولكن عندما نُقِل تعيينه إلى مكان آخر، عانقني باكيًا وقال: ''سيعرّضونك للأذى من بعدي''. وفعلًا حدث كما قال، إذ قاموا بسجني هناك. ثم تعرّضتُ إلى مختلف المضايقات، والتهديدات، والإهانات، والتحريضات عليّ في أزمنة مختلفة. ولكن ما عشته في تلك الأيام، لا يساوي واحدا بالمائة مما أعانيه وما ألاقيه اليوم. تلك الكلمات المهينة، والعبارات السيئة، والتصريحات الطاعنة... ولكن كل إنسان يقول ويعمل على شاكلته ويتصرف بما يناسب شخصيته. وليس بوسعنا أن نقول شيئا لأحد، والسلام.

«تركيا تحتاج إلى دستور مدني يحمي الحقوق والحريات الأساسية»

س: في هذه الأيام تركيا تمر بظروف صعبة. وبسبب هذه الظروف الصعبة يقع البعض في حالة من اليأس. برأيكم، كيف تخرج تركيا من الأزمة الحالية؟

ج: في مثل هذه الفترات، يجب اللجوء إلى المولى ﷻ، وطرْقُ بابه، والتضرعُ إليه. فمَن لا يخشى عاقبتَه، يُخشَى من عاقبته. إن الذين يحسبون أنفسهم قد ضمنوا آخرتهم واطمأنوا إلى عاقبتهم بينما يشككون في إيمان غيرهم، إن هؤلاء قد أوقعوا أنفسهم في خطر كبير. فسيدنا عمر ﷺ كان يرتجف خوفًا على عاقبته، وعندما كان يوازن بين حسناته وسيئاته كان يقول "وددتُ أني سلِمتُ من الخلافة كَفافًا، لا عليّ ولا لي". نحن أيضًا، خصوصًا في آخر الزمان، ينبغي أن نرتجف قلقا عندما نفكر في عاقبتنا؛ يجب أن نستغيث بعنايته وبرحمته ﷻ ونقول: "خذ بيدي يا رب، وإلا فسوف أهلك". أجل، إن الإيمان والتوكل ليسا ملاذا للفرد فقط، بل للمجتمعات كذلك. وإن الذين يبتعدون عن ذلك الملاذ، تَسحقهم أنانيتهم سحقا، لا سمح الله.

إن تركيا اليوم في أمس الحاجة إلى مناخ جديد يساعدها على اجتياز الأزمة التي تعاني منها. وإنه لمن الضروري جدًّا إعداد دستور مدني جديد يضمن الحقوق والحريات الأساسية للجميع. ومن أجل تحقيق هذا الغرض، يجب أن تزداد المطالبات المجتمعية، كما يجب على الشخصيات المسؤولة والمؤسسات المعنية أن تزيد من إلحاحها في إخراج دستور يتوافق مع مبادئ الحقوق العالمية. ولكن مع الأسف الشديد يبدو أن مبادئ الدولة الديمقراطية وسيادة القانون اليوم قد أصيبت بجروح بالغة. وإن العديد من المثقفين والمفكرين ذهبوا في تحليلاتهم

إلـى ما ذهبت إليه. وإذا ما ابتعدت تركيا عن جوهرها وقيمها الذاتية وعن مجتمعها، فإن ذلك سيؤدي بها إلى عزلة فادحة عن العالم.

إن دور الأفـراد والمجتمعـات اليـوم، لا يقـل أهمية عـن دور الدولة نفسـها. وإنه لمن المسـتحيل أن تنفذوا مشـروعًا بالإكراه من أعلى بتلقين فوقـيّ أو بضغط سـلطوي. ففي بداية القرن العشـرين كان الأسـتاذ بديع الزمـان يقـول: "إن الظهـور علـى المدنيّيـن والمثقّفيـن إنما هـو بالإقناع وليـس بالضغـط والإجبار". ومـن ثم فإن الضغوطات التـي تمارَس على المجتمعات لا يمكن أن تثمر نتائج باقية. علينا أن نعالج المشـاكل بصبر وتروٍّ ويقظة وتبصّر وفراسة.

أقـول لإخوانـي إنكم إذا تعاملتم مـع الأزمـة الراهنة بالرزانة والجدية التـي تليق بأدبكم، وصمدتم أمام العواصـف صابرين متوكلين، فلا بد أن يحل اليوم الذي ينتصر فيه العقل السـليم. وحينئذ سـيأتيكم بعضهم نادمًا لأنـه اقتـرف إثم الغيبة فـي حقكم، والبعـض الآخر خجِلًا لأنـه كان مـع المتورطين في الافتراء عليكم، ولكنكم ستقولون لهم ﴿لاَ تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ﴾، وسـتفتحون لهم قلوبكم على مصاريعها، ولن تتركوهم يشـعرون بخجـل الذنب الذي ارتكبـوه. لقد حصل هذا في التاريخ مرارا. فإذا ولّى أحدُهـم ظهره إليكم وابتعد عنكم، ففعلتم مثله وسـرتم في اتجاه معاكس له، فسـتتضاعف المسـافة بينكم؛ ثم قد يأتي يوم تشعرون بمسيس الحاجة إلى الوفاق والاتفاق فيما بينكم، وتدركون بأنكم أخطأتم، لكنّ بُعد الشقة بينكـم سـيحول دون رغبتكـم، وتنظرون فـإذا بالأوان قد فـات. ينبغي أن يكون شـغلنا الشـاغل -في هذه الفترة- أن نواصل في خدماتنا، وأن نزيد من سرعتنا، وألا نفكر بشيء آخر ونكتفي بالقول: "ستمضي هذه المحنة كما مضت شقيقاتها". نعم، هذه هي قناعة هذا الفقير.

س: يزعم البعض أن المنحى الذي اتخذته «الخدمة» اليوم يناقض فكرة «العمل الإيجابي» التي طرحها بديع الزمان سعيد النورسي؟

ج: الأستاذ بديع الزمان، عندما يؤكد على أهمية هذا المفهوم في مؤلفاته يرسم إطارا له حيث يذكر: «التصرف وفق مرضاة الله تعالى، والقيام بالخدمة الإيمانية ثم عدم التدخل في المشيئة الربانية، والحفاظ على الأمن العام، والاعتصام بالصبر والشكر». العمل الإيجابي، ليس هو السكوت أمام الظلم. فبديع الزمان لم يسكت قط أمام الظلم بحجة أن السلطة هي من ارتكبت ذلك، ولم يسكت أمام انتهاك الحقوق لأن السلطة هي من فعلت ذلك، بل وردّ على الافتراءات فورا، ودافع في المحاكم عن نفسه وعن قضيته ساعات طويلة. وكتابه «الملاحق» غنيٌّ بأمثلةٍ على ذلك.

ماذا فعل متطوعو الخدمة -حتى الآن- سوى الدفاع عن أنفسهم إزاء الاعتداءات القولية الشرسة بأسلوب متحضر لبق، والإعراب عن حقيقة الافتراءات الموجهة إليهم بالدليل الصحيح؟ ماذا فعلوا؟ قالوا فقط: "دعوا السيادة للقانون، دعوا المحاكم تشتغل، لا تتدخلوا في سيادة القانون وعمل المحاكم". ثم إن وسائل الإعلام القريبة من الخدمة، لم تفعل شيئا سوى نشر أخبار حول ادعاءات تداولتها -أصلا- المحاكم، وأصبحت حديث الساعة لدى الرأي العام، مثل ادعاءات الفساد وسوء استغلال بعض المسؤولين لأموال الشعب، وحاولت أن تزوّد الرأي العام بمعلومات حول تلك الادعاءات. فبدل أن يتمّ الردُّ على ادعاءات الفساد ويتمّ توضيحُها بالتفصيل، وجدنا أنهم منذ أشهر يُمطرون أناسا أبرياء بألوان شتى من الافتراءات الجائرة والإهانات البشعة دون تقديم أي دليل ملموس، وبأسلوب لا يمتّ إلى الإنصاف بأي صلة.

س: ظهر في الآونة الأخيرة بعض من يقول إنه رافقكم ما يزيد عن ٤٠ سنة، وينسب إليكم بعض الأقاويل الغريبة من أمثال أنكم «المسيح» أو «المهدي» أو قلتم «تكلمتُ مع الله» أو أنكم «إمام الكائنات». هلّا تكرمتم علينا بأفكاركم حول هذه الادعاءات؟

ج: مسألة المهدي والمسيح شغلت المجتمعات الإسلامية منذ القديم بطريقة أو بأخرى. أما معالجة المسألة من الناحية العلمية وتقييمها فذلك موضوع آخر. ولقد وُجِد طوال التاريخ من أثبت المسألة ومن نفاها. ولكن أسيء استغلالها من قِبل أصحاب النوايا السيئة على الدوام. ثم إن بعض الأوساط لفّقوا مثل هذه الافتراءات بالأستاذ بديع الزمان كذلك، واستغلوا التأويلات التي جاء بها في موضوع المهدي والمسيح أيما استغلال، وادعوا -بهتانا وزورا- أنه كان يظن نفسه المهدي أو المسيح.

لقد درس عندي العشرات من الطلبة حتى الآن؛ وجميعهم يشهدون -على اعتبارهم يعرفونني عن كثب- أنني أعُدّ القيامَ بمثل هذه الادعاءات كفرا وضلالا. إنهم سمعوني عشرات المرات أقول "تعرفون أمي وتعرفون أبي، ألا يكفينا أن نكون عبادا لله مخلصين، كن بين الناس فردا من الناس". أضف إلى ذلك أنني ما رأيت عاقلًا -في البيئة التي نشأتُ فيها ولا في أماكن أخرى- توهّمَ في نفسه رتبة أو مقاما من هذا القبيل. لا يقول مثل هذا الكلام إلا من حُرِم نعمة العقل. ثم إني اعتبرتُ دائمًا هذا النوع من الاتهامات من أشنع الشتائم وأغلظ السِّباب. كما أن الذين يديرون ألسنتَهم بهذه الافتراءات لا يعون أنهم يسخرون من عقول هذه الأمة. هنا أعود لأقول كما قال مولانا جلال الدين الرومي:

لا المهدوية، ولا المسيحية، ولا أي شارة أخرى،
إنما أنا عبد بسيط من عباد الله.
أنا خادم القرآن ما حييتُ، وغبارُ قَدَم النبي ﷺ،

وإذا نقل أحدُهم عني غير ذلك،
فإني أبرأ منه وأشكوه إلى الله".

أما الفرية الأخرى، فإني أستغرب، كيف يقولون هذه الافتراءات بهذه السهولة؟ ومن يدّعي ذلك يعرف حق المعرفة حساسيتي تجاه هذا الأمر. والقرآن يقول بوضوح: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللهُ إِلاَّ وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولاً فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ مَا يَشَاءُ إِنَّهُ عَلِيٌّ حَكِيمٌ﴾ (سُورَةُ الشُّورَى: ٥١/٤٢). إن أبسط معلومة إيمانية يمتلكها الإنسان تعلّمه الأدبَ مع الله ﷻ. نحن نشأنا في بيئة كانت قلوب الرجال فيها ترتجف بمجرد سماع اسم "الله"، وتنحني بانكسار وتذوب بإكبار للذات العلية. نعم، الفقير نشأ في بيئة ثقافية من هذا الطراز، لذا لا يمكن أن تجدوا لا في هذه البيئة ولا في غيرها مَن يدّعي مثل هذه الادعاءات البشعة أبدًا.

أما فرية «إمام الكائنات» فلا تستحق الوقوف عندها أصلًا. فأيّ إنصاف وأيّ وجدان يمكن أن يقبل مثل هذا البهتان. إنهم يدّعون هيكلا هرميا للخدمة زائفا وهميا، لم يخطر ببالي قط، ولم أر له مثيلًا طيلة حياتي التي قضيتها في سبيل الله والتي تناهز السبعين سنة. أيّ تلوّث هذا الذي أصاب تلك العقول، وأيّ عَفَن أصاب تلك الأرواح!؟ إنهم يضعون مخططات وهمية وكأنهم يهزؤون بعقول الآلاف بل ربما الملايين من الناس الذين ربطوا قلوبهم بهذه الخدمة المباركة.

فهؤلاء الذين يتحدثون عن بنية هرمية وينسبون المناصب والمقامات لرجالات هذا العمل الطيب، إما أنهم لم يفهموا هؤلاء الأبطال قط، أو ينفثون افتراءاتهم بناء على أحقاد دفينة أو نوايا مغرضة لديهم. يقول الأستاذ النورسي:

"إن أساس مسلكنا ومنهجنا هو «الأخوّة» في الله، وأن العلاقات التي تربطنا هي الأخوة الحقيقية، وليست علاقة الأب مع الابن ولا علاقة الشيخ مع المريد"(٣٦).

نعم، إن الذين يعرفونني، يعرفون جيدًا أنني أَعتبر الطالبَ الذي أدرِّسه زميلَ مُدارسة لي دائمًا، ولم أر نفسي أستاذًا عليه قط.

س: يدّعون أنكم تستهينون بحجاب المرأة وتعتبرونه من الفروع. ما تعليقكم؟

ج: الحقائق المتعلقة بالعقيدة وأفعال المكلفين في الإسلام تُصنَّف في قسمين اثنين؛ الأصول والفروع. الالتزامات المتعلقة بالعقيدة تُصنّف تحت قسم الأصول، أما المتعلقة بالأعمال والأفعال والمعاملات فتصنَّف تحت قسم الفروع. الأحكام المتعلقة بالعمل، بالمقارنة على الأسس المتعلقة بالعقيدة، تأتي بالدرجة الثانية وتُبنى دائمًا على الأصول. ولأن الحجاب موضوع عملي، فإنه من الفروع. ويجب أن لا ننسى أن الرؤية العامة لدى علماء الإسلام أن الحجاب من الفروع. بعض الصحفيين -بسبب قلة العلم- قد لا يراعون هذه التفاصيل الدقيقة في لغة الأخبار والصحافة، ولكن علماء الدين والدراسات الإسلامية بالتأكيد يعرفون هذه المسائل جيدًا، لأن الذي لا يعرف مفاهيم الفروع والأصول لا يُمنَح الإجازة الشرعية. ثم إن هذه المعلومة ليست من المعلومات المعقدة، بل هي معلومة تدرَّس في التعليم الابتدائي. وأعتقد أن الذين أداروا حملة إعلامية ضد هذا الفقير منذ البداية حتى اليوم واستغلوا وصفي للحجاب بـ«الفروع» استغلالا مغرضا، لا يعرفون معنى الفروع والأصول في العلوم الإسلامية. لذلك أداروا حملة تشويهية مقصودة. ثم إني استخدمت بالتركية مصطلح «فروعات»، ولكنهم -لضعف في العلم- نقلوها إلى جرائدهم بـ«تفرّعات». كلمة «فروعات» و«تفرعات» وإن كانت من نفس

(٣٦) انظر: بديع الزمان سعيد النُّورْسِي: اللمعات، ص ٢٢٤.

الجذر إلا أن كلمة «تفرّعات» في اللغة التركية تعني «التافه» الذي لا أهمية له. فلا أدري هل سبب معاناتنا يعود إلى اللغة التركية نفسها، أم إلى من يخلطون بين المفاهيم والمصطلحات أم يعود إلى نوايا مغرضة يحملها الصديق ليضلل بها الرأي العام ويشوّه سمعتنا، لا أدري.

ولا بد أن ألفت الانتباه إلى أن كون الحجاب من «الفروعات» لا يعني أنه ليس فرضا. إن الحجاب فرض. وهناك أحكام عملية كثيرة هي من الفروع وهي فرض وواجب شرعي. ولو كنتُ -كما يدّعون- رجلًا لا يبالي بمشكلة الحجاب ويستخف به -حاشا لله- لَما كتبتُ رسالة إلى السيد رئيس الوزراء في عام ٢٠٠٦م أكدت فيها ضرورة حلّ هذه المسألة في أقرب وقت ممكن. ومَن يحبّ الاطلاع على تلك الرسالة فهي موجودة، وقد نشرتها الصحف قريبا[٣٧].

(٣٧) كتب السيد «عثمان شيمشك (*Şimşek*)» محرر الموقع الإلكتروني *Herkul.org* الذي ينشر أحاديث الأستاذ فتح الله كولن مقالا بعنوان: «زيارة أردوغان بنسلفانيا» وخطاب ٢٠٠٦م» وقد تعرّض «شيمشك» في مقاله إلى خلفية الخطاب الذي أرسله الأستاذ الفاضل فتح الله كولن إلى السيد رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان آنذاك:

«دارت على ألسنة الناس شائعات تقول إن حزب العدالة والتنمية في تركيا قد انحرف عن المنهج، ويضطلع بمخططات من شأنها القضاء على المتدينين في تركيا. وبناء على ذلك قال لنا الأستاذ فتح الله ذات يوم:

« ماذا سيكون -يا ترى- ردّ فعل السيد رئيس الوزراء إن أرسلتُ له خطابا؟».

وقد أفصح عن نيته هذه عدة مرات خلال يوم أو يومين، وفي النهاية استكتبَ أحدَنا هذا الخطابَ في منتصف الليلة الثانية من شهر مايو عام ٢٠٠٦م، وبعد صلاة الصبح رغب في قراءته عليه مرة أخرى. وكان الأستاذ يستمع إلى الخطاب وهو منكس الرأس والدموع تنساب على وجنتيه، ثم رفع يده بالدعاء قائلا:

«اللهم إنك تعلم أنني أقوم بوظيفة الإنذار والإرشاد كمؤمنٍ ليس إلا، وليس لي غاية إلا رضاك يا ربي».

إنني ما زلت أتذكّر هذه الصورة وكأنها ماثلة أمامي الآن.

أما بالنسبة لخطاب الأستاذ كولن فهو على النحو التالي:

«إنني أقول مع الأسف إن هذه الخطوة الخطيرة التي أقدمت عليها الحكومة قد خلّفت جروحًا غائرة في قلوب المسلمين. فما كان من بعض أصحاب الأفكار والمشاعر والقلوب السليمة إلا أن حبسوا مشاعرهم في صدورهم ثقةً فيكم وتعويلًا عليكم، لكن الأمر ليس كذلك بالنسبة للبعض الآخر الذي يكنّ لكم كذلك كل حب وتقدير. ولكم أن تعتبروني من ضمن أصحاب القسم الأول الذين يئنون ألما في نفوسهم وإن كانوا لا يظهرون مشاعرهم لغيرهم. إن «قانون مكافحة الإرهاب» الذي تعتزمون إصداره يشبه المادة ١٦٣ التي كانت كسيف «ديموكلاس» المسلّط دائما على رقاب المسلمين. وبدهي أن هذا القانون لو صدر بشكله الحالي سيكون بمثابة المِشرط الذي يعمّق هذا الجرح الأليم. فضلا عن ذلك فإن عدم اتخاذكم موقفا واضحا إزاء قضية الحجاب (كان الحجاب آنذاك ممنوعا في المؤسسات الرسمية وفي كل المدارس) ورفع الأغلال عن مدارس الأئمة والخطباء، سيصيب الآخرين الذين يعولون عليكم في

س: هنـاك مـن يقول إن «الخدمة» خرقت الطاعـة لولي الأمر، فما تعليقكم؟

ج: الطاعـة لأولـي الأمر، لا تعني السـكوت حيال أخطـاء الإداريين والتخلـي عـن الحق والحقيقة. ثم إن مهمـة «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكـر» لا تمارَس على المواطن العادي الذي يمشـي في الشـارع فقط، بل تشـمل الجميـع. إن مجال سياسة الشـأن العام مجال اجتهادي، وليس مـن أصـول الدين الثابتة التي لا تقبل الاجتهـاد، وإن الاختلاف في مجال اجتهـادي أمر طبيعي للغاية. وليس بالضـرورة لجماعات خدمية أو لأبناء جماعـة واحـدة أن يفكـروا بنفس النمط مـن التفكير فـي موضوع واحد، ويتحركوا بنفس النمط من التحرك في قضية واحدة. أما إذا كنتم تعيشـون فـي نظـام ديمقراطي، فلكـم الحق فـي أن تعبروا عن وجهـة نظركم بكل حريـة، وإلا فإنـه نظـام لا يتوفر فيه الحد الأدنى من شـروط الديمقراطية. وإن ممارسـة ضغوطات سـلطوية اسـتنادًا إلى مفاهيم دينية، قد يؤدي إلى نتائج سياسية وقانونية لا تُحمَد عقباها. في واقـع تركيا، هناك نمط سياسي يزداد سلطوية يومًا بعد يوم، أضف إلى أنه يمارس ضغوطات على الناس ويغلّف هذه الممارسات بأغلفة «دينية».

للأسـف الشـديد كانـت القضيـة في منتهى البسـاطة، حيـث طُرحت للنقـاش بعضُ التصرفات السـلبية التي بدت في جانب السـلطة التنفيذية، وكان بالإمـكان مناقشـتها وتلافيهـا، ولكن ضُخّمت المسـائل، وفُسّـرت خطـأ، وحُمّلـت مـن المعاني ما لا تحتمل، وتم إعـلان حرب عقدية ضد أنـاس معينيـن وأعلن نفير عام ضدهم، حتى إنهـم أوصلوا الموضوع إلى حملة إبادة جماعية وحملة تكفيرٍ منظَّمة ضدهم.

حل هذه المشاكل بخيبة الأمل. فالآمال التي علّقوها عليكم في هذا الموضوع توشك أن تنطفئ، وربما تعتبر الأمة هذا فشلا ذريعا، أو تصفه دعايات خصومكم بالعجز عن الحل..»

هؤلاء الذين يهتفون في وجوهنا أن ''لا تثيروا فتنة''، أليس من واجبهم أن يُسدُوا النصيحة نفسها إلى القائمين على أمر الحكومة والذين اعتادوا إمطار الأبرياء بالشتم والإهانة في الساحات العامة؟ إن أناسًا لا يجرؤون على إسداء أدنى نصيحة، بل لا يجرؤون حتى على أن يومئوا إيماءة نصح لرجال الحكومة، ناهيك عن توجيه انتقاد، لا تعني أقوالهم سوى ضربات مدمرة لأناس محترمين أصبح -للأسف- تحقيرهم وإهانتهم أرخص بضاعة وأسهل عمل.